Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

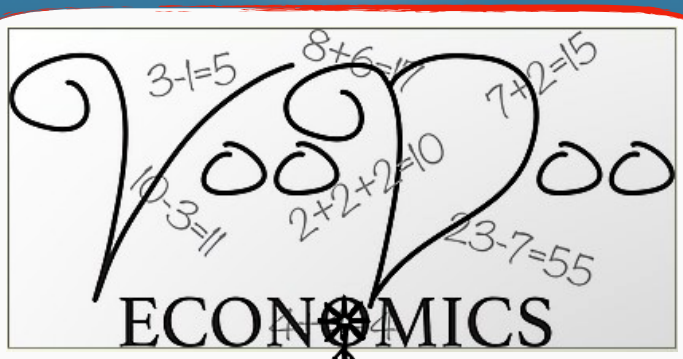

اقتصاديات الشعوذة والاقتصاد المنقذ

Volume No. 124, OCTOBER 2022 - RABI I 1444

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد احمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

الهيئة الاستشارية للمجلة

لجنة تطوير المجلة وحماية الموقع				
١	د. فؤاد بن حدو	دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية	أستاذ جامعي	الجزائر
٢	د. محمد مروان شموط	دكتوراه في المحاسبة الإسلامية	مستشار مالي	الأردن
٣	د. فادي أبو دياك	دكتوراه الاقتصاد الإسلامي والقانون	نائب عميد جامعة فلسطين التقنية خ.	فلسطين
٤	د. علي أحمد شيخون	دكتوراه في المحاسبة	أستاذ جامعي	مصر
٥	أ. نشوه عز الدين حمود	ماجستير العلوم المالية والمصرفية	أستاذة جامعية	سوريا
لجنة متابعة الأحداث والمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية				
٦	د. فاطمة الزهراء بن شعيب	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
٧	د. محمد طه احمد عبد الموجود	دكتوراه في إدارة الفنادق	أستاذ جامعي	مصر
٨	د. بوعامر عائشة	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
٩	د. مصطفى أماخير	ط. دكتوراه في المالية الإسلامية	أستاذ التعليم الثانوي	المغرب
١٠	د. مصطفى ناطق صالح مطلوب الناصري	دكتوراه في القانون التجاري	أستاذ جامعي	العراق
١١	أ. هاني محمد بشار الطويل	إجازة في الاقتصاد	محاسب مالي	العراق
لجنة متابعة الابتكارات وجديد الصناعة المالية الإسلامية				
١٢	أ. محمد الشيخ بكري	ماجستير في المالية الإسلامية	مدير خدمة الزبائن	سوريا
١٣	د. باسم خالد بدر	دكتوراه الاقتصاد الإسلامي والقانون	مدير الرقابة الشرعية	فلسطين
١٤	د. مسعودي خيرة	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
١٥	د. منى لطفي بيطار	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة جامعية	سوريا
١٦	د. محمد تاجي	دكتواره الاقتصاد الإسلامي	مدقق شرعي	سوريا
١٧	أ. المهدي اسمعيل	ماجستير في المصارف الإسلامية	أستاذ الثانوي التأهيلي	المغرب
١٨	أ. نبيل صبحي أبو زيد	ماجستير في الاقتصاد	مدير مالي	مصر
لجنة إعداد المحتوى ومضمون المجلة				
١٩	د. فاطمة الزهراء بلحسين	دكتوراه في اقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
٢٠	د. سناء أمزال	دكتوراه في فقه المعاملات المالية	أستاذة التعليم الثانوي	المغرب
٢١	د. صلاح الدين محمد خرج البريكي	ط. دكتوراه في التمويل الإسلامي	أستاذ جامعي	ماليزيا
٢٢	د. مجدي أنور قيطنة	دكتوراه في إدارة الاعمال	أستاذ جامعي	الكويت
٢٣	د. بدروني عيسى	دكتوراه العلوم التجارية والمالية	أستاذ جامعي	الجزائر
٢٤	أ. منير عبد العزيز	ماجستير في الاقتصاد الإسلامي	مدرب معتمد	تركيا

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل..

ونحو تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

لرعاية المجلة أو للإعلان فيها

https://giem.kantakji.com/contact-us/

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٣٩ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٦

فهرس المحتويات ٧

خزانة بيت مال المسلمين – الجامع الأموي بدمشق ٩

تصوير : سامر مظهر قنطقجي

اقتصاديات الشعوذة والاقتصاد المنقذ ١٠

د . سامر مظهر قنطقجي

الاقتصاد السياسي ١٧

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج وأسعار الحديد في العالم ٢٧

فراس عبد السلام شامل

استخدام العملات الرقمية في وضع عدم الاتصال ٣١

استخدام الهواتف المحمولة القديمة لتسوية المعاملات في وضع عدم الاتصال

ترجمة : د . سامر مظهر قنطقجي

الماسونية وتدهور الاقتصاد العالمي ٣٥

جمانة محمد مراد

قانون غريشام ولعنة التضخم في تركيا التي طالت النقود المعدنية ٤٣

شوان سعيد محمد شفيق زنكنه

نحو تبني تطبيق الميتافيرس بالقطاع التجاري ٤٦

رحاب عادل صلاح الدين امين

Le Prophète, que Dieu le bénisse le premier économiste ٤٩

د . أسماء المخطوبي

آفاق تبني التأمين وإعادة التأمين التكافلي ودوره في التنمية والاستثمار المغرب نموذجًا ٥٣

فيصل اوعلي اوبها

نظام دفع مير ٥٦

الويكيبيديا

الوعد في بيع المرابحة للآمر بالشراء..... ٥٨

من خلال منشوري والي مصرف المغرب رقم ١ و ١٧ المنظم لصيغ التمويل التشاركي بالمغرب – دراسة وتحليل –

د. عادل هلول

شبهة الحيّل الفقهيّة لبعض المنتجات الماليّة في البنوك الإسلاميّة..... ٧٤

د. فؤاد بن حدو

هدية العدد: كتاب – قصص سورة الكهف..... ٨٤

لمؤلفه: مغرم محمد الهبيان

خزانة بيت مال المسلمين – الجامع الأموي بدمشق

تصوير: سامر مظهر قنطقجي

اقتصاديات الشعوذة والاقتصاد المنقذ

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

خلال إدارتي نيكسون وفورد، وقبل انتخاب ريغان، اعتُبرت سياسة جانب العرض والطلب مجتمعة[1] سياسة غير تقليدية، وقد سَخِر جورج دبليو بوش من (ريغانوميكس) واصفًا إياها بأنها: "اقتصاديات الشعوذة voodoo economics".

لقد استعيرت كلمة الشعوذة من طقوس مركبة، ورد في قاموس أكسفورد؛ بأن الفودو هو دين يُمارس في أجزاء من منطقة البحر الكاريبي (خاصة هايتي) وجنوب الولايات المتحدة، وهو يجمع بين عناصر الطقوس الكاثوليكية الرومانية والطقوس السحرية والدينية الإفريقية التقليدية، يتصف بالشعوذة، ويدعي امتلاك الروح بغية مساعدة الناس.

VOODOO

a religion practiced in parts of the Caribbean (especially Haiti) and the southern US, combining elements of Roman Catholic ritual with traditional African magical and religious rites, and characterized by sorcery and spirit possession: they can use voodoo to help people [dictionary deffiniton].

إن ما فعله الرئيس ريغان لوسم مرحلة حكمه باقتصاد الشعوذة؛ إجراؤه تخفيضات ضريبية كبيرة في أوائل الثمانينيات إضافة لخفض الإنفاق العام، مستنداً لدراسات قدمها الاقتصادي أرثر لافر[2] (للمزيد

[1] a combined supply and demand side policy.

[2] هو اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار. (ويكيبيديا).

كتابنا سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين)، وقد أسهم ذلك في "خفض التضخم من ٢٠٪ إلى ٣٪ في أبريل ١٩٨٠، وكان المعدل المعتاد في السبعينيات هو ٨–١٠٪"[1].

تشير متابعة ما ينشره صندوق النقد الدولي إلى أهمية وضرورة (جعل التضخم أولوية صانعي السياسات لمواجهة استمرار ارتفاع الأسعار التي تضغط على مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، وذلك بإبقاء اقتصاد العرض وسيلة المواجهة من خلال سياسة التشديد النقدية الصارمة... خاصة وأن أزمة التضخم جاءت بعد استنزاف أزمة الوباء لميزانيات الحكومات؛ مما أجبر الحكومات على زيادة ضرائبها أو خفض إنفاقها)[2].

فما هو اقتصاد الفودو[3]؟

إن الهدف الرئيسي لاقتصاد الفودو هو تشجيع الناس على ادخار أموالهم واستثمارها، من خلال تطبيق حزمة سياسات، وفعلاً أسفر تطبيقها عن تحسنٍ في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، أدى لخلق فرص عمل، ولتحسن الظروف الاقتصادية.

وتتألف أسس اقتصاد الفودو من حزمة بأربع سياسات، هي:

١. تبسيط النظام الضريبي.
٢. خفض الإنفاق الحكومي.
٣. تبسيط اللوائح التنظيمية.
٤. خفض التضخم.

ونتناول ثلاث حالات وصفت إثنتين منها باقتصادات الشعوذة:

– **الحالة الأمريكية**: أُطلق على اقتصاد مرحلة الرئيس ريغان (باقتصاد الشعوذة)، على الرغم من أن تطبيق سياساتها ساعد في خفض معدلات الضرائب كالتالي:

- انخفض معدل الضرائب على الدخول المرتفعة من ٧٠٪ إلى ٢٨٪.
- انخفض معدل ضرائب الشركات من ٤٨٪ إلى ٣٤٪.

[1] Forbes, Feb 12, 2018, www.forbes.com/briandomitrovic/2018/12/02/george-h-w-bushs-voodoo-rhetoric
[2] Philip Barrett, How Food and Energy are Driving the Global Inflation Surge, SEPTEMBER 9, 2022, IMF Blog, Link.
[3] Madhuri Thakur, Voodoo Economics, Wall Street Mojo, Link

وبسبب تعديل معايير إعفاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض، بدأ الناس في الادخار والاستثمار بشكل أكبر بسبب ازدياد حجم مدخراتهم من معدلات الضرائب المخفضة. مما حسّن عرض النقود في السوق، وحسّن الظروف الاقتصادية، ومستوى المعيشة؛ فارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

أما فيما يتعلق بالنفقات الحكومية، فقد تم تخفيض الإنفاق الاجتماعي غير المرغوب فيه، الذي تم تنويعه نحو النفقات الدفاعية والعسكرية. ومع ذلك، وبسبب الإنفاق الدفاعي الكبير، زادت ديون البلاد على المدى القصير، واستفادت الولايات المتحدة من الإنفاق الضخم على الجيش والدفاع، لتكون من أقوى دول العالم ومزودة بأحدث التقنيات وبقوى عسكرية مدربة.

مثال: شركة مقرها الولايات المتحدة تدفع ضرائب بحدود ٤٨٪ قبل رئاسة ريغان، وبعد إدخال سياسات الفودو الاقتصادية وتنفيذها والتي تم من خلالها تبسيط النظام الضريبي، انخفض معدل الضريبة من ٤٨٪ إلى ٣٤٪.

فإذا بلغ دخل الشركة ١٠٠٠٠٠ دولار، فقد كانت تدفع ٤٨٠٠٠ دولار من الضرائب على الدخل، وبعد سياسات الفودو الاقتصادية من المحتمل أن تدفع ٣٤٠٠٠ دولار، بتوفير ضرائب بحدود ١٤٠٠٠ دولار. فأنفقت الشركة هذه المدخرات على توسيع أعمالها التي وظفت فيها ٥٠ موظفًا جديداً؛ مما أدى إلى خلق فرص عمل في الولايات المتحدة. ومع زيادة فرص العمل، بدأ تحسن مستوى معيشة الناس وقدراتهم الشرائية، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي. ولاحظ المستثمرون، أن أسعار أسهم الشركة تتزايد يومًا بعد يوم في سوق الأسهم الأمريكية. مما شجع على نمو الاستثمار فيها، فحصل المستثمرون على عائد مناسب على الاستثمار، وحصلت الشركة على اعتراف واهتمام المستثمرين الأجانب.

إذًا زادت القوة الشرائية للناس بسبب زيادة مدخراتهم، وتحسن الاقتصاد الكلي. وتمت الإشادة بهذه السياسات من قبل العالم كله.

– **الحالة التركية**: أطلقت تركيا في ٢٦–٧–٢٠٢٢ تجربة غير عادية لمحاربة التضخم بعد أن ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل كبير، فأولاً حافظ البنك المركزي التركي على أسعار فائدة ثابتة لمدة سبعة أشهر ثم شرع بخفضها بدل رفعها، لتخالف تركيا الاتجاه العالمي. لذلك رأى البعض أن نتائج هذه السياسة كانت

عكسية[1]؛ فمعظم الاقتصاديين حول العالم يعتقدون أن أفضل طريقة للسيطرة على التضخم هي برفع أسعار الفائدة، لرفع تكلفة الاقتراض؛ وإبطاء النمو الاقتصادي ورفع معدلات البطالة مقابل خفض تكاليف السلع والخدمات لانخفاض الطلب على شرائها.

واستجابة لانخفاض قيمة الليرة التركية، خفضت الحكومة التركية الضرائب على بعض السلع، وقدمت الإعانات، ورفعت الحد الأدنى للأجور. إثر ذلك وصف البعض[2] نظرية أردوغان بأنها غريبة، وسماها البعض ب "أردوغانوميكس"، لأن أردوغان آمن بنظرية اقتصادية غريبة مفادها: إذا خفض البنك المركزي أسعار الفائدة في البلاد، فسيؤدي ذلك إلى خفض مستويات التضخم. حتى إن مجلة الايكونومست[3] وصفت تلك السياسات التي وضعها الرئيس أردوغان بالفودو، وبرأيها أن ذلك ألحق الضرر بدافعي الضرائب بالمليارات. واعتبرت المجلة أن خطة أردوغان لإنقاذ الليرة هي زيادة غير مباشرة في سعر الفائدة للمدخرين. فبموجب الخطة، ستقوم الحكومة التركية بتعويض حاملي الودائع بالليرة محددة الأجل عندما يتجاوز انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الصعبة سعر الفائدة الذي تقدمه مصارفهم، وسيكون دافع الضرائب التركي هو منقذ المودع التركي.

وبعد سبعة أشهر عادت الايكونومست[4] لتصف السياسة التركية بالسياسة النقدية الغريبة؛ فعلى الرغم من ارتفاع التضخم إلى ٨٠٪، خفض البنك المركزي التركي في ١٨ آب (أغسطس) سعر الفائدة من ١٤٪ إلى ١٣٪ ثم إلى ١٢٪ في يوم ٢٢ آب (أغسطس) وهو الرد المعاكس لما يوصي به أي اقتصادي عاقل حسب قولها.

وحسب الفاينانشيال تايمز[5]: قالت سيلفا ديميرالب، أستاذ الاقتصاد في جامعة كوتش بإسطنبول: "يقر باقي العالم بأن تكاليف التضخم على الاقتصاد أعلى من تكاليف خفضه؛ لكن البنك المركزي التركي لا يزال منفصلاً عن بقية العالم".

---

[1] Tom Joyner, Turkey launched an unusual experiment to fight inflation by cutting interest rates. This is how it spectacularly backfired, ABC, 26 Jul 2022, Link

[2] Mustafa Akyol, How Erdogan's Pseudoscience Is Ruining the Turkish Economy, CATU Institute, DECEMBER 3, 2021, Link.

[3] The Economist, Turkey's currency woes are likely to get worse, Jan 1st 2022, Link

[4] The Economist, The connection between Russian sanctions and bizarre Turkish monetary policy, Aug 25th 2022 , Link.

[5] Laura Pitel, Turkey's central bank cuts rates despite rampant inflation, Sep18, 2022, Financial Times, Link.

لقد وصفت الفاينانشيال تايمز القاعدة السائدة في الفكر الاقتصادي: (أسعار الفائدة المرتفعة تساعد على ترويض التضخم)؛ بالحكمة الاقتصادية.

– **الحالة البريطانية**: إثر استلام رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس رئاسة حكومتها منذ أيام، أعلنت تنفيذ ما وعدت به في برنامجها الانتخابي من خفض للضرائب وتجميد لارتفاع فواتير الطاقة لمدة عامين والتي تقدر تكلفتها ب ١٠٠ مليار جنيه استرليني. لكن لم يتهمها أحد حتى الآن بغرابة سياستها أو تطبيقها لاقتصاديات الفودو، رغم مخالفتها للاعتقادات الاقتصادية المتعارف عليها كمُسلَّمات!!، ورغم تراجع الجنيه الاسترليني ليصل إلى ١.٠٨٥٨ مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ ٢٦-٩-٢٠٢١، كما كان في عام ١٩٨٥.

خلاصة القول:

إن كل من يخالف عقيدة الاقتصاد الرأسمالي يعدُّ غريبًا ومشعوذًا وغير مرضي عنه، فعلى الجميع الدوران في فلك أصحاب تلك العقيدة حتى لو كانت منحرفة، ويجب على الجميع احترام ثوابتها بوصفها دينٌ مقدس لا مساس فيه.

إن ما يجمع الأمثلة الثلاثة السابقة (الأمريكي والتركي والبريطاني) هو مخالفة ما تعارف عليه فقهاء العقيدة الرأسمالية، على الرغم من أن تلك الاقتصادات هي اقتصادات رأسمالية بكل معنى الكلمة. إن تراكم أخطاء السياسات النقدية يتمثل بزيادة خدمة الديون الناجم عن نظام الفوائد الربوية، وتمادي الحكومات بالاقتراض الربوي ما زاد من حجم المديونية وأثقل كاهل الاقتصاد بخدمته، فكان مخرج الحكومات هو اللجوء لأموال الضرائب لتغطية تكلفة تلك الأخطاء. وهذا يجعلنا نستنتج القاعدة التالية: **عندما تستخدم أموال الضرائب لتصحيح الأخطاء النقدية فإن دافع الضرائب هو من يتحمل تكلفة التصحيح.**

يقول الاقتصادي وولف ريختر[1]: إن التضخم الحالي لن يختفي في وقت قريب، بل قد يسوء أكثر في العام القادم، وستستغرق السيطرة عليه سنوات، إضافة لسنوات من ارتفاع معدلات الفائدة، وسنوات من انخفاض أسعار الأصول. وهو يعتقد أن البنوك المركزية تتعلم الآن درسًا مضمونه أن الجمع بين طباعة

[1] Wolf Richter, This Inflation Will Be Tough to Get under Control, Sep 22, 2022, Link.

النقود والإنفاق بالعجز قد يستمر على ما يرام لسنوات عديدة، حتى يحدث الانهيار فجأة، ويُغرق التضخم الاقتصاد، قبل أن يتوقع أحد ذلك.

فأين الحكمة الاقتصادية التي ذكرتها الفاينانشيال تايمز؟،

إنه اقتصاد بتعلم بالممارسة ضارباً عرض الحائط حقوق الناس وأموالهم!!

فما المخرج من هذا المأزق الذي وضع الاقتصاد الرأسمالي (فكراً وتطبيقًا) نفسه فيه؟

إن المخرج يكون بالاقتصاد المنقذ، وهو الاقتصاد الإسلامي الذي قسم سياسته المالية إلى قسمين مستقلين جعل بينهما تواصلاً منضبطًا. فتم ضبط الإيراد في الأولى، والإنفاق في الثانية وهذا ذكاء مالي بعيد الأثر:

- فللحكومة بيت مال ذو سياسة مالية واضحة تعتمد على نظرية الإيرادات، فله موارد قابلة للتوسع بالاستثمار أهمها إحياء الأرض الموات الذي يقابل نظام BOT، تنفق الحكومة منه على نفسها وعلى الخدمات الأساسية الموكلة إليها من الناس لإدارة مصالحهم.
- وللناس بيت زكاة ذو سياسة مالية واضحة تعتمد على مصارف مالية محددة تمامًا، مهمته رفع الفقر عن الناس بتحويل جزء محدد من أموال الأغنياء إلى الفقراء. مما ينعش الدورة الاقتصادية وينميها باستمرار بوصفه مورداً مستدامًا؛ فيرفع مستوى معيشتهم، ويخفض البطالة، ويقلل عدم المساواة في الدخل.

وبين الخزانتين (أي بيتي المال) تواصل يدعم الواحد منهما الآخر بشكل تكافلي، فمثلا:

- للغارمين مصرف من بيت مال الزكاة مهمته رفع عثرة من سقط في براثن الدَين، كما يساهم بيت المال في ذلك المصرف.
- لمصرف في سبيل الله من بيت مال الزكاة أن يدعم مهمة الحكومة في أداء مهامها الشرطية والدفاعية عن الناس، وهذه مهمة من مهام بيت مال المسلمين.
- وهناك أمثلة أخرى للتواصل بين الخزانتين نكتفي بما أوردناه.

ويمكن لبيت مال المسلمين الاقتراض عند الحاجة من غير ربا، وعند العجز عن سداد القروض تلجأ الحكومات لعدة سياسات كإصدار الصكوك بمختلف أنواعها، أو بيع أراضٍ عامة، أو ما شابهها.

وللاستقلالية بين السياستين الماليتين منافع عديدة؛ حيث لا يطغى أحدهما على الآخر، ولا يتحمل أحدهما أخطاء الآخر، فيبقى رفع الفقر مستمراً عن الناس لا يعطله فساد الحكومات وأخطائها، كما تستطيع الحكومة ممارسة مهامها الموكلة إليها من خلال الإنفاق على ذلك من إيراداتها.

إذًا يحقق الفصل بين السياستين الماليتين تجنب أي انزلاق لا تحمد عقباه؛ كانفجار النظام من الداخل الذي يحصل عندما يواجه صدمة ما؛ كصدمة سعر صرف، وعندئذ لا يتم ترميم النظام وحماية نقده من أموال الزكاة لاستقلالية وظائفها، بينما يكون الأمر غير ذلك في السياسات الرأسمالية حيث يتم ترميم حماية النقد من أموال الضرائب.

وهذا مغزى فصل السياستين الماليتين (الخاصة والعامة) في نموذج الاقتصاد الإسلامي بوصفه الاقتصاد المنقذ للعالم المتخبط، الذي يضطر كل ٧٥-٨٠ سنة من إعادة ضبط ديونه بتصفيرها فيخسر الجانب الضعيف وينجو الجانب القوي المتمكن (للمزيد كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية)، وتحدث عملية التصفير في الاقتصاد الإسلامي عند كل عملية مخالفة، لقوله تعالى: **وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩)، وشتان شتان بين الحالتين فإدارة المخاطر في الثانية بادية ظاهرة، أما في الأولى فالفأس وقع في الرأس وضُيعت حقوق الناس وأُتلفت أموالهم، قال تعالى ناهيًا عن ذلك: **وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ** (البقرة: ١٨٨).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٢ م

الاقتصاد السياسي

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في إدارة الموارد البشرية وماجستير في الإدارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

الحلقة (١)

المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم، ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي، إذ يلزم لوجود العلم أن تتراكم المعرفة العلمية تراكما كميا يصل إلى نقطة يجعلها كيفيا ممثلة لجسم من المعرفة يدور حول موضوع محدد يعطي للإنسان حداً أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي.

هنا ترقى المعرفة العلمية إلى مرتبة العلم الذي تتوفر له شروطه الموضوعية والشكلية، والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي، فهو علم قديم قدم تاريخ البشرية المدون، بالنسبة إلى البعض، وجديد يعود إلى قرن ونصف من الزمان بالنسبة لآخرين، علم ما يزال يعيش بوادره الأولى، في حين يرى آخرون أنه علم تم تجاوزه، وأصبح يتحتم دفنه على أيدي النقاد، فهو بحق علم يطرح مشكلة خاصة ومعقدة، فعلم الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع والنشاط الاقتصادي يكون محوره الإنتاج وتوزيع الناتج بالنسبة للفرد وللمجتمع ككل، لا في داخله فحسب، وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكونة لأجزاء المجتمع العالمي، واذا كان الانشغال بطريق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه ولد الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات أجزاء من هذا المجتمع البحث عن بديل تنظيمي، أي عن تنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في

جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، وتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال السبعينات من القرن العشرين لأسباب مختلفة، منها انهيار نظام "بريتون وودز" حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نال من المبررات التي دفعت من قبل إلى التعاون الاقتصادي، وأضحى من الشائع استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به، وقبل الجواب عن السؤال ما هي أفضل طريقة لمعرفة معالم الاقتصاد السياسي الدولي يجب التيقن بأن المصالح السياسية والاقتصادية ترتبطان بقوة من خلال كيفية تفكير الناس حول هذا الموضوع، فتاريخيا هناك ثلاث مدارس فكرية تنافست لكسب الولاءات في الاقتصاد السياسي الدولي، وهي: الليبرالية، الميركانتلية والراديكالية، ويمكن أن يتم من خلال هذه المدارس الفكرية، فالليبرالية تنظر إلى السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان منفصلان ومستقلان نسبيا، بينما الماركسية ترى أن الاقتصاد هو الذي يحدد السياسة والهيكل السياسي، وسأحاول مقاربة الإشكالية الآتية: "ماهية الاقتصاد السياسي ودلالاته ونظرياته ومنهجه، والتي يمكن صياغتها في شكل تساؤلات فرعية على النحو التالي: ما معني الاقتصاد السياسي؟ وما دلالاته وماهيته؟ ما منطلقات الاقتصاد السياسي ؟وماهي أهم نظرياته ونظمه؟ وما موقف الاسلام من بعض القضايا التي تطرحها هاته النظريات الوضعية؟

تعريف الاقتصاد السياسي ونشأته وتطوره

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي:

– تحديد مفهوم الاقتصاد

الاقتصاد هو النشاط الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، يُعرّف الاقتصاد أيضا بأنه مجال اجتماعي يركز على الممارسات والخطابات والتعبيرات المادية المرتبطة بإنتاج الموارد واستخدامها وإدارتها[1]، ولغويًا يعني مصطلح الاقتصاد التوسط بين الإسراف والتقتير، وجاء في كتاب "مختار

[1] James, Paul; with Magee, Liam; Scerri , Andy; Steger, Manfred B. (2015). Urb Sustainability in Theory and Practice: Circles of Sustainability. London: Routledge. p. 53

الصحاح: "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير، يقال فلان مُقْتَصِدٌ في النفقة"، أي وسط في الإنفاق بين البخل والتبذير.

– تحديد مفهوم السياسة

لغويًا من مصدر فِعَالَة، كما أشار ابن سيده، قال: ساس الأمر سِياسة[1]، وقبله الصاحب بن عباد والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم[2] وبعدهما الفيروز آبادي: وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها[3]، وهي مأخوذة من الفعل "ساس"، أو هو مأخوذ منها، على خلاف بين النحْويين، ومضارع الفعل "يسوس"؛ أي: إنَّ المادة واويَّة، كما نصَّ على ذلك السرقسطي، مُوردًا الكلمة تحت "فَعَلَ" بالواو سالمًا، و"فَعَلَ" معتلاً[4].

واصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيًا بأنها دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة.

– تحديد دلالات الاقتصاد السياسي حسب المدارس

كثيرًا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال، وبالرغم من أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لأن كثيرًا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، ويرجع ذلك إلى:

– اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل، وكذلك حول طبيعة علم الاقتصاد.

– علم الاقتصاد السياسي هو علم حديث النشأة، فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير، وترجع كلمة "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى أرسطو الذي عني به "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، ولقد

---

[1] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 8/354

[2] إسماعيل بن عبَّاد أبو القاسم، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب، 1994 م، ص 8/416

[3] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مجموعة من المحققين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987 م، ص 7

[4]. للسرقسطي، الأفعال، تحقيق محمد محمد شرف، ومراجعة محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص 3/498

استخدم تعبير الاقتصاد السياسي، لأول مرة عام ١٦١٥ من قبل الكاتب الفرنسي *أنطوان دي مونكريستيان (١٥٧٥ – ١٦٢١)، في كتابه "بحث في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي، حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتأمين الرفاه، وبذلك فإن السياسة الاقتصادية سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونكري ستيان إلى أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء فلاسفة الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة، ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسر ولا بتدبير المنزل، وكذلك باعتبار أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن السبل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية، فكان هدفه سياسيا قبل كل شيء، أما الآن فكلمة اقتصاد تشير إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين، و لقد انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح "اقتصادي"، و يتضمن جديدين هما :

– طموح تحقيق علمية هذا العلم مثل : الطبيعة ، والديناميكا... للاستقلالية .

– عدم استعمال صفة " السياسي "توضح الاهتمام بالفرد وليس الدولة .

تتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي حسب المباحث الفلسفية والاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها، ويختلف العلماء حول التسمية التي يطلقونها على هذا العلم .

التعريف من منطلق فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات :

أ – فكرة إشباع الحاجات :

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي، إذ تصوروا أن إشباع الحاجات غاية أساسية محددة لما يدخل في إطار الاقتصاد، و يؤخذ عليهم بأنهم أعطوا للاقتصاد نطاقا أوسع من مساره، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو

رغبة، فزيارة معرض أو قراءة جريدة لا تدرج في نطاق الاقتصاد، ولذا فإنهم يعتبرون أن الحاجات ترتبط بما هو مادي حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها مندرجا في إطار الاقتصاد، إلا أن هذا التعريف قاصر، لأنه غير شامل لما هو مادي وغير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي، و يمكن القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات شاسع إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الحاجات، ومحدود إذا اكتفينا بالحاجات المادية فقط.

ب – فكرة تكوين الثروة:

يرى أصحاب هذا الرأي، ومنهم آدم سميث وجون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة"، أما ألفريد مارشال فعرفه بأنه: "دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث تصور بأن الاقتصاد يدرس جانبًا من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لاستخدام الشروط المادية للرفاهية، فالاقتصاد لديه دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى جزء من دراسات الإنسان، أما باتيست ساي فعرف الاقتصاد: "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها"، إلا أنه اقتصر على الثروة المتمثلة بالأموال المادية فقط، وأغفل الخدمات التي لا تدخل في الحيز المادي، ولها منفعتها و قيمتها، كالتي يقدمها الأساتذة والممرضون، نستشف من التعاريف السابقة اعتمادها المعيار المادي كأساس لها، وأهملت باقي المعايير الأخلاقية والإنسانية والروحية، وهنا يبدو تأثير الطبيعيين على الاقتصاديين التقليديين، حيث حددوا النشاط الاقتصادي بتوفير المادة وليس المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا، وكما هو متعارف عليه دوليا يعني استحضار المنفعة، من هنا انطلق الجدل حول تحديد مفهوم الثروة، هل يكمن في الثروة المادية أم يطال الخدمات؟، فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج وتوزيعه من شأنه أن يضيف إلى حقل الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات اتفق على إعطائها الصفة الاقتصادية، لأن لهذه الخدمات دور حيوي في حياة الإنسان ورفاهيته، وتشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي.

٢ – ٤ تعريف الماركسية للاقتصاد السياسي:

لقد طور ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابيه "نقد الاقتصاد السياسي" والرأسمال" ليحوله إلى علم دراسة قوانين تطور المجتمع، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ، صاغ قانونية تطور المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يد ماركس إلى

علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية، أما أوسكار لانجه، فإنه عرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه، فيقول: "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الإنتاج والاستهلاك الاجتماعية ، فعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، وهذا يعني أن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية"، وهو أيضا علم طرق الإنتاج أو أساليب الإنتاج التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع في أشكاله التاريخية المختلفة بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي إنتاج وتوزيع ما هو لازم لمعيشة أفراد المجتمع بمستويات معيشية متجددة ومتطور بعيدا عن الاستغلال للعامل أو أرباح بالفائدة المضرة للإنسان، وهذا ما دعا إليه الإسلام قبل الأنظمة الوضعية منذ ١٤ قرنا ونيف، فجعل الأنظمة الاقتصادية الأخيرة مبنية على الاحتكار والمضاربة Speculation، وهما شكلان بشعان للاستغلال وإهلاك الزبون المستهلك، ولا يعترفان إلا بالربح إيمانا منهم أن البقاء للأقوى فقط في هذا العالم الفسيح طبقا للطروحات الداروينية الملحدة التي طالت المجال الاقتصادي، فالفوائد الربوية في الشرع الإسلامي واضح فيها حكمه، فهي محرمة قطعا لقول الله سبحانه وتعالى: يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (البقرة: ٢٧٦).

نشأة علم الاقتصاد السياسي وتطوره ومنهجه

أول من استخدم مصطلح «الاقتصاد السياسي» هو الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان (١٥٧٥-١٦٢١م) وذلك لرغبته في تمييز موضوع بحثه عن الموضوعات التي كان أرسطو وأمثاله يدرسونها تحت اسم الاقتصاد مجردا من أي وصف، فاليونانيون القُدامى عالجوا قواعد إدارة المنزل كأرسطو في كتابه «السياسة»، اتخذ من الأُسرة إضافة وصف «السياسي» إلى الاقتصاد بمثابة إشارة إلى أن موضوعه هو وحدة للتحليل؛ ومن ثَم دراسة الظواهر المتعلقة بثروة الدولة، لا بثروة الأُسرة ولا بقواعد تدبير اقتصاد المنزل[1]، ولكن شومبيتر تصور أن الفضل الوحيد لأنطوان دي مونكرتيان يتلخص في أنه صاحب المصطلح، حيث اعتبره: «كاتبا مغمورا من كتاب القرن السابع عشر، وقد أكسبه عمله هذا خلودا لا

[1] لبيب شقير: "تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الأولى 1988 ص: 15 - 22

يستحقه، ومستوىً يقوم على قدر لا بأس به من كتابه: "الاقتصاد السياسي" المتواضع الذي يفتقر تمام الأصالة[1].

ظهر علم الاقتصاد ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق، فلم يكن فرعا مستقلا من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب، والذي يعتبر جزءاً من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم هو[2] توزيع المجتمع لطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، كما ورد فيه دور النقود في تلك المدينة وغيرها[3]، وضمن أيضاً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو، حيث تناول ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، وجاء في ذلك الكتاب أن نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع الإنتاج فيما بينهم، كما تناول الكتاب قضية الرق وهاجمها لعدم عدالتها، ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة، وميز فيها بين نوعين من القيمة منها: قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، حيث أن لكل سلعة قيمتان الأولى ممثلة في المنفعة التي يحصل عليها الإنسان عند استهلاكه للسلعة، والثانية ممثلة في مقدار السلع التي يمكن أن تستبدل بها السلعة، وكذلك من الموضوعات الهامة التي تناولها أرسطو موضوع نشأة النقود ودورها في الاقتصاد، وتطرق أيضاً شيشرون وسنيكا للموضوع، فمما طرحه الأول تفضيله للمهن والحرف: فوضع الزراعة في المقام الأول، وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، ووجه انتقادات كبيرة لسعر الفائدة، ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما الثاني بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، لما تسببت فيه من حقد وحسد وكراهية، والتي نبع عنها الظلم، وفي القرون الوسطى ساد نظام الإقطاع الذي قام على وجود علاقات متبادلة بين السيد الاقطاعي والفلاحين، فالأرض تكون تابعة للإمبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين: قسم يحتفظ به هو لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر – تقديم خدمات له مثل العمل في قصره – وقسم آخر يوزعه على

[1] لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الأولى 1988 ص: 24 - 26

[2] جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

[3] جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها مقابل أن يقدم جزءاً من المحصول، ويلتزم السيد بحماية الفلاحين وبفض نزاعاتهم، تزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، والذي أحدث نقلة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، وحرم الفوائد على القروض، وآليات عمل السوق، وفي هذا الصدد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، وحرم الفائدة على القروض، ونهى عن الاحتكار والمضاربة، وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار بالأسواق، هذه بعض الجوانب المتنوعة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من أمثال: الفارابي وابن سينا وابن خلدون، قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل القضايا الاقتصادية على سبيل المثال: أورد ابن خلدون في كتابه المقدمة شرحًا للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين، وقام بتقسيم السلع إلى ضرورية كالغذاء وكمالية مثل: الماعون والمراكب، وبين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران البشري والتقدم الحضاري، كما بين دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات وتقلبات أسعار السوق، كما بين أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، والأخير يضاعف الإنتاج، فيزداد الدخل، ومن ثم يزداد الطلب على السلع، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل.

أدى انهيار عهد الإقطاع خلال القرن الخامس عشر لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية تجلت في أفكار مدرسة التجاريين، وقد سادت خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ببلاد أوربا، وجاءت بمجموعة أفكار كالتالي:

يجب أن تكون الدولة قوية والثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، وعليها أن تعمل على تنمية ثروتها، واعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ونتج على فكرتهم هذه أن ما تكسبه دولة من الدول(من هذه الثروة)إنما يكون باستغلال ثروات دولة أخرى، وأرجعوا سبب ارتفاع الأسعار لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوربية على إثر زيادة عائدات الذهب والفضة إليها من العالم الجديد(الحقبة الاستعمارية).

ظهر علم الاقتصاد بمفهومه الحالي على يد مجموعة من الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد بالاقتصاديين الكلاسيكيين على رأسهم آدم سميث(١٧٢٣ – ١٧٩٠)الذي أصدر كتابه الشهير المعروف ب "ثروة

الأمم" (١٧٧٦)، هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣)، مالتوس (١٧٦٦ – ١٨٣٤)، جون ستيورت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣)، جون باتست ساي (١٧٦٧ – ١٨٣٢)، لعل أهم ما نادت به هذه المدرسة نظرية الإنتاج والتي تتضمن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون الغلة المتناقصة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتوس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة لنظرية التوزيع الوظيفي للدخل، جاء بعدهم مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سموا بالكلاسيكيين الجدد أشهرهم ألفريد مارشال، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك الزبون، الإنتاج، التكاليف والأرباح[1]، هاته الأخيرة في الاسلام تنبني على أخلاق السوق وعلى مبادئ الشريعة الإسلامية كالاعتدال والوسطية بعيدا عن الفائدة الربوية المحرمة بنصوص قطعية، وفي واقع الأمر الغرب ينكر ويجحد أفضال المفكرين المسلمين، وأن المبادئ والأسس التي بني عليها جزء من علم الاقتصاد تعود لهؤلاء، وليس لمفكري الغرب، وهذا يدخل في إطار النزعة الشوفينية المتمركزة حول الذات الغربية المدعية دوما لمصدر المعرفة في شتى الحقول والتفوق الطبيعي تبعا لطروحات تطورية مغلوطة "الشعوب القوية والمنتقاة طبيعيا" .

علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاخرى

علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع

يهتم الاقتصاد السياسي بدراسة الظواهر الاقتصادية كطائفة من الظواهر الاجتماعية التي الاساس الاقتصادي للمجتمع ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من المجتمع، ويهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، وتتحدد أهمية أحدهما للآخر بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن ثم تأثير الأساس الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ويتأثر الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي[2]، ويؤثر السياسي في الطقس

[1] جوزيف شوم بيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول الاسكندرية 1993 ص: 55 - 56

الاجتماعي، حيث "يخاطر المسؤول السياسي اليوم أكثر من أي وقت مضى عند مخاطبة الجميع بعدم التكلم مع أي أحد، فيرى تعاظم عدد أولئك الذين يقدرون بأنهم غير معنيين بالخطاب"[1].

علاقة الاقتصاد السياسي بالديموغرافيا

الديموغرافيا هي: فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان من حيث الحالة والحركة عبر الزمن مع اعتماد التحليلين الكمي لحالة وحركة السكان، والتحليل الكيفي ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وطبائعهم وأخلاقهم[2].

الاقتصاد السياسي والجغرافيا

يهتم علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي والنشاط الاقتصادي وللمكان، ويمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية والطاقة المحركة والتجمعات السكانية[3].

الاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا[4]

تدرس الأنثروبولوجيا أشكال المجتمعات والسلطة التي تتحكم فيها سواء أكانت العائلة أو المؤسسات الدينية أو المؤسسات الاقتصادية كالبيروقراطية ومؤسسات الدولة[5].

[1] مارك أوجي "أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة "ترجمة وتقديم طواهري ميلود، مكتبة الفكر الجديد 2016 ص: 102
[2] مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاسكندرية طبعة 1993 ص: 57 - 58
[3] مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الأول الاسكندرية 1993 ص 61 - 60.
[4] تعني الانثربولوجيا علم دراسة الانسان وهي فرع من فروع علم الاجتماع.
[5] مصطفى تلوين "مدخل عام في الأنثروبولوجيا "دار الفارابي، منشورات الاختلاف بيروت لبنان ص 25.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج وأسعار الحديد في العالم

فراس عبد السلام شامل

باحث في علم الفرائض - رجل أعمال في مجال الحديد

تؤدي الحرب الدائرة في أوكرانيا إلى تبعات تتسبب باضطرابات في حياة المجتمعات والأسواق العالمية، وسنتقصّى في هذه المقالة التبعات والتداعيات التي يُحتمل أن تؤثر على منتج الحديد في الاقتصاد العالمي ما بعد الأزمة الحالية.

عندما يتفكر الإنسان في مدى أهمية ومنافع الحديد يتبين مدى إعجاز القرآن الكريم في قوله تعالى: **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** (الحديد: ٢٥) الذي يبين أهمية الحديد في حياة البشر على سطح الأرض وقد استنبط العلماء من قوله تعالى: (**وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ**)، أنّ معدن الحديد لم يخرج من الأرض إنّما نزل من السّماء، لأنّ الله تعالى قال: (**أَنْزَلْنَا**) ولم يقل خلقنا وممّا عبّر عنه علماء الفضاء أنّ الحديد يحتاج من أجل تكوينه إلى أربعة أضعاف طاقّة الشّمس ومجموعتها ليتمّ تكوينه، فهذا دليل على أنَّ الحديد نزل من السَّماء إلى الأرض، كما أكَّد العلماء المختصّين بالكيمياء أنَّه من أكثر المعادن التي تعطي القوّة والثّبات وتتحمل الضغوط ويتميّز بالمرونة والكثافة، ممّا يساعد الأرض على حفظ توازنها، لأنّ معدن الحديد يعدل ثلث المعادن التي تتكوّن منها الأرض وهو من أكثر المكوّنات مغنطة وبذلك يحفظ للأرض جاذبيتها، ولهذا عبّر القرآن الكريم بقوله تعالى: **فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ**.

كما وجدوا أنّ معدن الحديد من العناصر الأساسيّة التي يتألف منها تركيب الدم في الكائنات جميعها حتّى في تركيب مركّبات النباتات التي تمتصّها من التّربة[1].

كما يعد المكون الأساس في تركيب صناعة الأسلحة وآلات القتال التي لا يخفى على أي عاقل مدى أهميتها في حفظ سيادة الدول واستقرار الأمن والسلم في العالم.

[1] النابلسي، د راتب، الاعجاز العلمي في القرآن الكريم، ج 2، ص 66، بتصرف

ويقدر الإنتاج العالمي من خام الحديد بنحو ٢.٤ مليار طن سنويا، وهذا الإنتاج من المتوقع له يرتفع مستقبلاً مدفوعًا بارتفاع الاستهلاك والطلب العالمي. حيث يمكن العثور على خامات الحديد في جميع أنحاء العالم، لكن بكميات متفاوتة للغاية، وحوالي ٨٠٪ من الإنتاج العالمي يأتي من خمسة دول فقط، وهي: استراليا البرازيل الصين الهند وروسيا[1].

وقد احتلت أوكرانيا المركز العاشر عالميا في إنتاج الحديد الخام وفقا لما ذكرته شركة ukrmetaurgprom الأوكرانية للحديد والصلب.

وقالت الشركة، إن أوكرانيا أنتجت ٨.٩ مليون طن من الحديد الخام عام ٢٠٢١ بزيادة ٩.١٪ عن إنتاج ٢٠٢٠، واحتلت المركز العاشر في التصنيف العالمي للمنتجين من ضمن ٣٨ منتجا عالميا.

وتحتل روسيا المركز الخامس ضمن قائمة أكثر الدول إنتاجا للحديد في العالم،حيث وصل إنتاج الحديد فيها إلى حوالي خمسة وتسعين مليون طن سنويا عام ٢٠١٥. كما ارتفعت صادرات روسيا من الحديد بنسبة واحد وثلاثين بالمئة لتصل إلى مئة وأربعة وأربعين مليون طن عام ٢٠٢٠، ثم إن أغلب الحديد في روسيا يوجد في وسطها والباقي يوجد في أورال وسيبيريا[2].

وما كاد العالم يتنفس الصعداء بعد أزمة وباء كورونا التي طالت معظم دول العالم ويفتح الأجواء ويفك الحظر، ويرفع الإجراءات الوقائية، أو حتى يخفف منها، حتى استيقظ الجميع على ضربات مدافع الحرب الروسية الأوكرانية، التي –لا شك – ضاعفت، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، من الضغوط التضخمية الناشئة عن اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، نظرًا للعقوبات التي فرضتها معظم الدول على روسيا.

وفي غضون أيام قليلة، وجد العالم نفسه أمام واقع جديد هو "حرب روسيا وأوكرانيا" التي تسببت في تفاقم المشكلات بسلاسل التوريدات العالمية خاصةً في المجالات الغذائية (القمح) والبترولية (النفط والغاز) والاستراتيجية (الحديد والصلب).

ثم بدأ عدد من شركات إنتاج الحديد البحث عن بدائل لتوريد الصلب ومنتجاته، مع استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وتأتي الصين وتركيا والبرازيل والهند في مقدمة الدول التي يتم دراسة الاستيراد منها.

[1] https://anamusafer.com
[2] https://tijaratuna.com

وقد تأثرت صناعة الحديد والصلب في عدد من البلدان المصنعة والمنتجة للحديد والصلب في العالم ومنها بعض الدول العربية ولا سيما مصر حيث كشف مصنعون عن ارتفاع في حجم الطلب على الحديد المصري من الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، لتعويض غياب جزء من الإنتاج الروسي والأوكراني من المعادن، مؤكدين أن حجم الطاقة الإنتاجية من المصانع والتي تصل إلى ١٥ مليون طن سنويًا، قادرة على تلبية هذا الطلب شرط استمرار توافر توريد الخامات اللازمة للإنتاج.

وتستورد مصر سنويا حديد وصلب من أوكرانيا بقيمة ٩٦.٨ مليون دولار، خامات معادن بقيمة ٩٠.٢ مليون دولار، مصنوعات من حديد أو صلب بقيمة ٢٠.٣ مليون دولار، وتحتل أوكرانيا المركز ١٣ بين أكبر منتجي الصلب في العالم، وخامس أكبر مصدر لخام الحديد من حيث الحجم، وأنتجت ٢١.٤ مليون طن متري من الصلب الخام في عام ٢٠٢١، وتصدر أوكرانيا نحو ٨٠٪ من إنتاجها من الصلب[1].

وقد تأثرت صناعة الحديد والصلب بتلك الأحداث حيث تنتج روسيا حوالي ٧٦ مليون طن من الصلب الخام واوكرانيا تنتج حوالي ٢١.٤ مليون طن باجمالي دولتين ٩٧.٤ مليون طن وهذا الرقم يعد في المركز الثالث بعد الصين ١٠٣٢.٨ مليون والهند ١١٨.١ مليون طن مما أدخل صناعة الحديد والصلب العالمية في نفق ضبابي وعدم اليقين بالسيطرة على عواقب هذه الحرب في ظل حصار روسيا اقتصاديا بفرض عقوبات اقتصادية واسعة مع التوقف التام لمصانع الصلب الاوكرانية.

فيجد الباحث أن أسعار المواد الأولية في صناعة الحديد قد قفزت بعد حوالي أكثر من شهر من بداية الحرب " ٢٤ فبراير" على سبيل المثال خام الحديد من ١٣٧ إلى ١٦٠ دولارًا والكوك من ٤٤٠ دولارًا وصل إلى ٦٥٠ دولارًا وخردة الحديد من ٥٠٧ دولارًا وصلت إلى ٦٥٠ دولارًا وتُعد هذه أرقام قياسية خاصة لأسعار المواد الاولية (الكوك والخردة) مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الصلب " البيليت " من ٧٠٥ دولارًا وصلت إلى ما يقارب ٩٠٠ دولارًا وأسعار حديد التسليح من ٧٥٠ دولار وصلت إلى ما يقارب ٩٦٠ دولارًا[2].

[1] وفقًا لبيانات منصة ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس.
[2] د كمال جودي، مقال، حرب روسيا على اوكرانيا وتأثيرها على صناعة الصلب العربية

وقال نائب وزير المالية الأوكراني، ألكسندر ألكافا في تصريحات صحفية، إن أوكرانيا فقدت جميع الشركات المتخصصة بالمعادن في مدينة ماريوبول، ولا سيما مصنع آزوفستال ومصنع إيليتش، أي أن أوكرانيا فقدت نصف حجم صادرات الصلب والحديد.

وأضاف أيضا أن أوكرانيا فقدت الفرصة لمعالجة خام الحديد، وهذا هو السبب في أنه سيتعين على كييف تصديرها بشكل غير معالج، وهذا سيؤدي إلى خسارة كبيرة في الأرباح[1].

وهنا يترقب العالم ما ستسفر عنه هذه الحرب وتداعياتها على الأسواق العالمية واقتصادات الدول التي يشكل الحديد والصلب جزءا كبيرا من صناعاتها واقتصاداتها.

وأخيرا يظهر دور معدن الحديد في الصناعات البشرية والانتفاع بها في كثير من مناحي الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنه ببديل آخر.

وهنا يدرك الإنسان بعض الحكم الجليلة في قوله تعالى: **فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ**، على أمل أن يؤوب الإنسان إلى رشده للانتفاع بهذا العطاء الإلهي في ما يعود عليه بالخير والأمن والأمان والسلام للبشرية جمعاء.

1 https://arabic.sputniknews.com

استخدام العملات الرقمية في وضع عدم الاتصال

استخدام الهواتف المحمولة القديمة للتسوية المعاملات في وضع عدم الاتصال

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

بينما تندفع البنوك المركزية في العالم لتطوير العملات الرقمية، تركز جميع الأبحاث والتجارب تقريبًا على التكنولوجيا المستندة على الإنترنت. لكن ماذا سيحدث عندما ينهار الويب في حالة حرب أو كارثة طبيعية؟ وماذا عن ٧٥٪ من السكان البالغين ذوي الدخل المنخفض في العالم الذين ليس لديهم حتى إمكانية الوصول إلى الإنترنت (قاعدة بيانات مؤشر البنك الدولي)؟

هذا ما يجب ملاحظته على المدى الطويل لتطوير أنظمة الدفع الرقمية غير المتصلة بالإنترنت. ويعود بعض هذا العمل إلى ٣٠ عامًا، أي إلى فترة طويلة قبل الهواتف الذكية. وقد يغدو مستقبل العملات الرقمية غير المتصلة بالبنوك المركزية CBDCs من الماضي التكنولوجي.

لكن لماذا تريد البنوك المركزية في الاقتصادات النامية مثل غانا أو أوروغواي إعطاء الناس بعض العملات الرقمية الفاخرة لاستبدال Cedi أو Pizo؟

هناك عدة أسباب مقنعة؛ أحدها هو إدارة المخاطر بشكل أفضل حيث قد تكون سرقة العملات الرقمية أصعب من سرقة رزم النقود الورقية. يتم بالفعل معظم التجارة الاستهلاكية في العالم رقميًا – أكثر من ٩٠٪ منها في أماكن مثل الصين والسويد؛ فالبنوك المركزية لا تريد ترك مليارات المعاملات في أيدي مشغلي منصات الدفع عبر الإنترنت. وهي مسألة شمول مالي لملايين الأشخاص الذين لا يستطيعون استخدام النظام المصرفي التقليدي أو ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت.

العملات الرقمية غير المتصلة بالإنترنت

يمكن لأنظمة الدفع الرقمية غير المتصلة بالإنترنت التحقق من توافر الأموال والتحقق من صحة المعاملات دون الحاجة إلى تسجيل الوصول باستخدام دفتر الأستاذ عبر الإنترنت. يمكنهم استخدام الهواتف المحمولة

[1] JOHN KIFF, TAKING DIGITAL CURRENCIES OFFLINE, FINANCE & DEVELOPMENT DF, Aug 3, 2022, Link

ذات التقنية القديمة التي لا تعتمد على الإنترنت أو شيء من هذا القبيل مثل بطاقة ذات القيمة المخزنة المعززة Souped-Up stored-Value Card.

في عام ١٩٩٣، أطلق بنك فنلندا بطاقة القيمة المخزنة Avant. وكان قادرًا على الدفع دون اتصال بالإنترنت باستخدام جهاز قارئ بطاقات مصنوع خصيصًا، لكن لم يتم اكتشافه مطلقًا وتم التخلي عنه في عام ٢٠٠٦.

اختبر بنك Westminster في المملكة المتحدة منصة دفع مماثلة ذات قيمة مخزنة تسمى Mondex في عام ١٩٩٥. وأظهر Avant و Mondex أن التكنولوجيا نجحت، لكن لم يحصل عدد كافٍ من التجار على أجهزة نقاط البيع المطلوبة. وعلى الرغم من أن كليهما يسمح بمعاملات النظير إلى النظير، كان على المستخدمين الوصول إليها من خلال أجهزة خاصة.

في الآونة الأخيرة، أطلقت العديد من الشركات إصدارات محدثة من مفاهيم Avant و Mondex قادرة على التعامل مع المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت. يقوم المستخدمون بإرسال الأموال واستلامها عن طريق تبادل رموز التفويض متعددة الأرقام، إما يدويًا أو باستخدام اتصالات المجال القريب NFC Near-Field Communication. يتطلب البعض أجهزة وسيطة مثل الهواتف المحمولة أو اتصالات عبر الإنترنت لتسوية المعاملات بالكامل، وهذا للحفاظ على انخفاض تكاليف الجهاز وإلغاء الحاجة إلى طاقة البطارية الداخلية.

على سبيل المثال، تختبر شركة الأوراق النقدية الألمانية Giesecke + Devrient التي يبلغ عمرها ١٧٠ عامًا منصة عملات رقمية غير متصلة بالإنترنت مع بنك غانا بناءً على بطاقة ذات قيمة مخزنة. تم تكوينه للسماح بمعاملات غير محدودة متتالية دون اتصال بالإنترنت ولكنه يستخدم جهازًا وسيطًا. يمكن استخدام eCedi من قبل أي شخص لديه تطبيق محفظة رقمية أو بطاقة ذكية لا تلامسية يمكن استخدامها في وضع عدم الاتصال. يقال إن بنك الصين الشعبي كان يختبر محافظ أجهزة مماثلة كجزء من تجربته لليوان الرقمي.

قد تجعل تكلفة بعض هذه الأجهزة بعيداً عن متناول العديد من الأشخاص. على سبيل المثال، تقدم شركة WhisperCash للتكنولوجيا المالية جهازاً متطوراً يعمل بالبطارية بحجم بطاقة الائتمان لإجراء معاملات العملات الرقمية وهي تكلف حوالي ٧٠ دولاراً.

الصورة: بإذن من WhisperCash

لكن الشركة أطلقت أيضًا منصة غير متصلة بالإنترنت تعمل على استخدام الهواتف المحمولة القائمة على النصوص والتي لا تدعم الإنترنت. تُعرف باسم "الهواتف المميزة"، ويمكن الحصول عليها مقابل ٥ دولارات فقط. يتضمن نظام WhisperCash جهازاً بقيمة دولارين متصل ببطاقة SIM الخاصة بالهاتف.

وحتى في البلدان منخفضة الدخل، يمتلك ٦٦٪ من البالغين على الأقل مثل هذا الهاتف. في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨، أجرى البنك المركزي في أوروغواي اختباراً ناجحًا لمدة ستة أشهر لاتفاقية تمكن المستخدمين من الوصول إليها باستخدام الهواتف المميزة (Sarmiento 2022).

تعتمد الأجهزة غير المتصلة بالإنترنت عادةً على أجهزة مقاومة للعبث للحفاظ على سلامتها. ويجب تأمين الحماية، مثل القيود المفروضة على مبالغ وأرصدة المعاملات، لأن تعديلها قد يسمح بإساءة استخدام الأموال. وتلعب هذه الحدود دوراً في تطبيق لوائح النزاهة المالية. كما يمكن استخدام التحليلات على الجهاز أو المزامنة الدورية مع خدمة تحقق موثوق بها للسماح بتحديد المعاملات المشبوهة.

يستكشف بنك كندا أجهزة الوصول الشامل Universal Access Devices التي تهدف إلى دمج سمات النقد ومنع انقطاع المعاملات الرقمية في حالة فشل البنية التحتية. كما يدرس المركزي الأوروبي في عمله الاستكشافي حول Digital Euro، الوظائف غير المتصلة بالإنترنت.

والسؤال المفتوح؛ فيما إذا كانت أي من هذه الأفكار ستدخل حيز التنفيذ الكامل، ولكن يبدو أنه في العديد من المناطق، قد يكون الوصول في وضع عدم الاتصال ميزة ناجحة أو متقطعة للعملات الرقمية للبنك المركزي.

References:

Sarmiento, Adolfo. 2022. “Seven Lessons from the e-Peso Pilot Plan: The Possibility of a Central Bank Digital Currency.” Latin American Journal of Central Banking 3 (2): 100062.

الماسونية وتدهور الاقتصاد العالمي

جمانة محمد مراد

مدرّسة في اللغة العربية، وباحثة في الدراسات الإسلامية

الأحداث والأرقام والتواريخ مقتبسة عن رواية المسيح الدجال (انتيخرستوس) لمؤلفها: بوبي فرانك، ترجمة د. أحمد خالد مصطفى

ازدادت الشرور في الأرض، وانتشر الفساد في البرِّ والبحرِ بما كسبت أيدي الناس، وكان مردُّ الشرور والحروبِ والآفات والرذيلة إنما هو آتٍ من مستنقعِ الماسونية أم الرذائل، فما هي الماسونية؟

أولاً– الماسونية نشأةً وتاريخًا: تعتبر الماسونية نفسها السبط الثالث عشر من أسباط بني إسرائيل، وهي حركة قائمة منذ السنة ٤٤ ق.م، ويرجع تاريخها إلى تحالفٍ قام بين ملك الرومان (هيرودوس) واثنين من مستشاريه اليهوديين هما (موآب لامي وحيران أبيود).

تتدرّج الماسونية عن عدّة أسماء سمّت بها نفسها، ولعلّ هذا التعدد سببه محاولة إخفاء أمرها كلما افتضحت أمام الجماهير، ومن هذه المسميات: القوة الخفيّة وفرسان الهيكل ومنظمة التنين ومنظمة البنائين الأحرار وتنظيمات الروتاري واللونيز والإيلوميناتي وغيرها..

يقول الهولندي دروزي[1]: هي جمهور كبير من المذاهب المختلفة يعملون لغاية واحدة وهي إعادة بناء هيكل سليمان، وإقامة دولة يهودية.

وهي في كل أحوالها تخفي أسرارها إلا عن خواصّ الخواصّ أولئك الذين يصلون فيها إلى مراتب عليا، وعدد مراتبها هو ٣٣ رتبة لا يصل إلى نهايتها إلا من خضع لأشدّ الاختبارات مثل السجود للأصنام وممارسة السحر والشعوذة وشرب الدماء وقتل الأبرياء وتقطيع الأوصال وسلخ الجلود وممارسة الرذيلة والإباحية والمثلية الجنسية ولذلك كان مجتمعها ذكوريًا.. أما باقي أعضائها فلا يعرفون إلا الشيء اليسير عن مبادئها.

ثانيًا– العقيدة المنحرفة: تهدف هذه الجمعية السريّة إلى القضاء على الأديان، والأخلاق الفاضلة، وحلول القوانين الوضعية مكان القوانين الإلهية الشرعية، وتعنى بالنظم اللا دينية، وتسعى بتكالب

[1] دروزي مستشرق هولندي

منقطع النظير إلى إثارة النعرات والحروب والطائفية والانقلابات لتدخل وسيطًا فتنفث سمومها وتحل سلطة مكان سلطة، مدعية مدّ السلطة المنتصرة بالمال والدعم وذلك لتتحكم بها فيما بعد، وهي قبل كلّ ذلك تنفث سم الحرية في العقيدة والرأي والعدالة كما تنشر الديمقراطية والقومية ومسميات أخرى، كما فعلت بتركيا إذ قلبت الأتراك على العرب، والعرب على الأتراك، بحجة علو الأتراك على العرب، وقومية العرب. وهي من هذه المبادئ الفاسدة تتوصل إلى ضعاف النفوس من المتمردين والانحلاليين والشهوانيين وطالبي الغنى السريع، وتستقطبهم لينضموا إليها ويضربوا بسيفها ويعلوا رايتها.

ولكي نفهم عن غاياتها ودعواتها إلى التحرر من العقائد والإله الواحد نقرأ ما أعلنه الماسوني لافارج[1] في مؤتمر الطلاب عام ١٨٦٥ في مدينة ليبج البلجيكية، والتي تعتبر جحراً من جحور الماسونية قال: "يجب أن ينقلب الإنسان على الإله، وأن يعلن الحرب عليه وأن يخرق السماوات ويمزقها كالأوراق"، وهذا ما نقرؤه في عقيدة النمرود في مملكة بابل القديمة.

كما جاء في المحفل الماسوني الأكبر[2] عام ١٩٢٢ صفحة ١٩٨ ما هو نصّه: "سوف نقويّ حرية الضمير في الأفراد بكلّ ما أوتينا من طاقة، وسوف نعلنها حربًا شعواء على العدو الحقيقي للبشرية الذي هو الدين".

ويقول الماسونيون[3]: "إن الماسونية تتخذ النفس الإنسانية معبوداً لها".

ثالثًا- أهدافها القريبة والبعيدة: أما عن أهدافها القريبة، فهي تسعى إلى الاستيلاء على العالم عن طريق إدخال أكبر عدد ممكن في تنظيمها من مختلف الاتجاهات والأديان والأجناس، ومحاربة حركات التحرر والحركات الإسلامية والوطنية المخلصة لشعوبها، كما تهدف إلى القضاء على الحكومات الشرعية المنتخبة بإرادة الشعب والتي تتطلع إلى تحقيق أهداف شعوبها المصيرية، ثم تحل محلها حكومات انقلابية تخضع لها وتدعو إلى الاقتراض من بنوكها وتسلم رقاب شعوبها لها على مدى أجيال وأجيال.

وهي في أثناء ذلك تسعى إلى نشر الإباحية والرذيلة والفسوق والعصيان والتمرد بحجة حرية الفكر وحرية التعبير، وتسعى إلى كم أفواه كل من يفضح أمرها ويدعو إلى التخلص من عبوديتها.

وأما عن أهدافها البعيدة، فتتمثل بالآتي:

---

[1] لافارج ماسوني شهير

[2] من وثائق المؤتمر الماسوني العالمي سنة ١٩٠٠ ص ١٠٢- مجلة تريبنال جويف عدد ٦١ الصادر سنة ١٩٢١.

[3] مجلة أكاسيا ١٩٠٣ ص ٨٦٠

١– إقامة دولة يهودية وإعادة بناء مملكة بني إسرائيل عبر هدم المسجد الأقصى وبناء هيكل سليمان مكانه.

٢– حماية الدولة العلمانية التي لا تخضع لدين ولا لعُرف، والسعي إلى إنشاء دولة لادينية عالمية تسيطر على كل بقاع الأرض.

رابعًا– الماسونية ومحاربة الدين:

قال الماسونيون: إننا لا نكتفي بالانتصار على المتدينين ومعابدهم، إنما غايتنا الأساسية إبادتهم من الوجود، كما قالوا: ستحلّ الماسونية محلّ الأديان، ومحافل الماسونية محل المعابد...

وهذا ما فعلوه حقيقة؛ فقد أقاموا مدينة آستانا لتكون يوتيوبا أو المدينة الفاضلة وهي مدينة في كازاخستان للديانة الإبراهيمية بزعمهم لتكون محجة لجميع الأديان وأنشؤوا فيها الرموز التي تعود للشرائع الثلاثة الإسلامية واليهودية والنصرانية، وقد أعلنت أبو ظبي مؤخرًا عن إقامة صرح يجمع الديانات السماوية ما بين مسجد وكنيسة وكنيس وسيسمى ببيت العائلة الإبراهيمية.

وصاروا حربًا على المساجد في الهند والصين وبورما، فأثار متنفذو الماسونية في هذه المناطق النعرات المذهبية والطائفية ليحاربوا عابدي الإله الواحد ويهدموا مساجدهم ويحرّقوها مما أدى إلى قتل المسلمين وحرقهم وهم أحياء والتعدي على علمائهم واغتصاب نسائهم وفعلوا بهم كل فعل تندى له جبهة الإنسانية بالخزي والعار.

خامسًا– وعد بلفور في ٢٢ فبراير / تشرين الثاني ١٩١٧:

عزيزي اللورد ريتشيلد: ((يسرني جداً أن أبلّغكم بالنيابة عن حكومة ملك بريطانيا التصريح التالي والذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عُرِض على الوزارة وأقرّتْه:

" إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة مقام قومي في فلسطين للشعب اليهودي... وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية...

على أن يُفهمَ جليًا بأنه لن يؤتى بعملٍ من شأنه أن ينتقصَ من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين... ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في أي

بلدٍ آخر... وسأكون ممتنًا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علمًا بهذا التصريح" . المخلص آرثر جيمس بلفور))[1] .

سادسًا- عائلة روتشيلد (الدرع الأحمر) :

كان (إمشل ماير باور) يعمل في محلٍّ للصرافة يمتلكه أبوه المدعو(إمشل موسى باور)، وقد كان الابن متفتّح الذهن على أعمال أبيه ثم أصبح شابًا يعمل في مصرف ابنهايمر بألمانيا، وبسبب ذكائه الاقتصادي أصبح شريكًا فيه، ثم اتخذ من اسم روث شيلد اسمًا لعائلته ومعناه بالألمانية الدرع الأحمر.

اجتمع روتشيلد مع اثني عشر من المرابين اليهود وهم من أشعل نار الثورات في أمريكا وأوربا وروسيا.

إن عائلة روتشيلد من أغنى أغنياء العالم حتى لحظة كتابة هذا المقال، وهم يمتلكون حوالي نصف ثروة العالم كما يمتلكون البنك الدولي، ومن هذا البنك لا توجد دولة في العالم إلا وقد اقترضت ملايين لاحصر لها، لذلك يمكنهم التدخّل والتحكّم بكل دول العالم حتى أمريكا، وهم فوق الدول.

كما ترتبط عائلة روتشيلد مع عائلة روكفلير اليهودية بعلاقات مصاهرة كثيرة وأعمال، أما عن امتلاك العائلة اليهودية للثروات فيمثلها الشكل الآتي، وفيه تقبع الشعوب في أسفل الهرم تتبعها الحكومات التي تسيطر عليها ثم تأتي الشركات الكبيرة مثل شركة ميكروسوفت وشركة سوني، ثم البنوك الكبيرة، والبنوك المركزية مثل الفيدرالي الأمريكي الاحتياطي، ويقبع في قمة الهرم بنك التسويات الدولية[2] الذي تسيطر عليه عائلة روتشيلد وشركاؤها، وهو المحرّك الحقيقي الخفي للدول وراء الستارة.

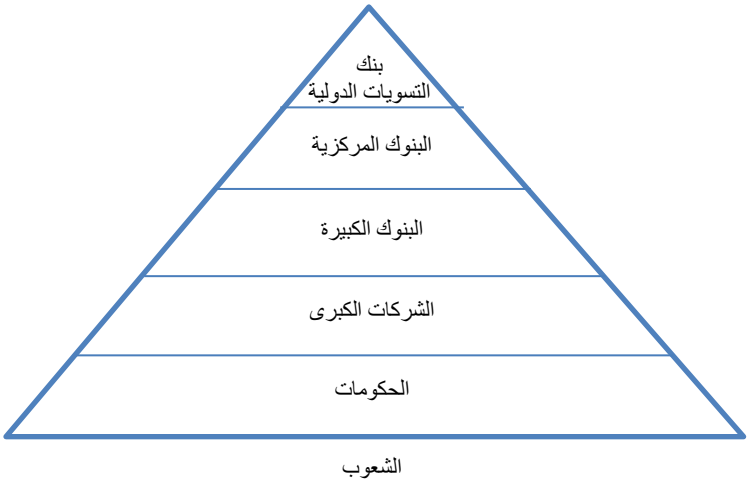

[1] آرثر جيمس بلفور: وزير بريطاني في تلك الحقبة

[2] بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية للبنوك المركزية تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين ويعمل كبنك للبنوك.

سابعًا- الماسونية والاستئثار بالثروة:

منذ القدم واليهود يحاولون الاستئثار بالثروة والذهب وقد ظهرت الثروة بأيدي أهم ثلاث عائلات يهودية هي:

- عائلة روتشيلد: برصيد ٧٠٠ تريليون دولار
- عائلة مورغان: (بنك مورغان رصيد ٢.٥١٥ تريليون دولار، أصول مداراة: ١.٥ مليار دولار، ٨٠٠ مليار دولار من إجمالي الأصول).
- ثروة عائلة روكفلر: ٣٣٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٧.

إذًا تسيطر هذه العائلات على ٩٠٪ من الدخول في أمريكا وأوربا، وقد استخدموا الأوربيين كمطية للاستيلاء على ثروات العالم، وقد وصل بهم الأمر أن استولوا على معظم بيوت الناس في أمريكا وأوربا وهم مهددون بالطرد من بيوتهم إن لم يدفعوا القروض مع فوائدها بعد أن استخدمت هذه العائلات حكام تلك الشعوب لإقناع شعوبهم بالاقتراض من البنوك برهن عقاراتهم ليستثمروا أموالهم في البورصة، ثم يأتي اليهود ليلعبوا لعبتهم الخبيثة فيخسّرون الناس أموالهم ثم يطالبهم البنك بالقرض مع فوائده أو الطرد إلى الشارع، وما هذه الاحتجاجات في الغرب إلا بداية للثورة على البنوك اليهودية.

وتعتبر هذه العائلات هي المسؤولة عن طبع العملات الورقية وليس لأحد أن يقوم بدورها، أما عائلتا مورغان وروكفلر فتسيطران على البنك الفيدرالي الأمريكي الاحتياطي، فهم يمتلكون معظم أسهمه، وهاتان العائلتان تتحالفان مع عائلة روتشيلد وتمتلكان حق طباعة الدولار الأمريكي، كما تسيطران على صناعة النفط وصناعة الأدوية وصناعة السجائر ومعظم بنوك وول ستريت.

وكان لهذه العائلات اليد الأولى في قتل أربعة من رؤساء أمريكا هم: إبراهام لينكون وجيمس هارفيلد وويليام مكيني وجون كينيدي.. وهم مستعدون لقتل كل من يقف في وجوههم أو في وجه مصالحهم لأن هذه العائلات تحكم من وراء رؤساء مزيفين حقيقة أو خاضعين للماسونية.

ثامنًا- كيف استعبدت الماسونية بريطانيا؟

كان الملك تشارلز الأول (١٦٠٠-١٦٤٩)[1] رافضًا فكرة دخول اليهود إلى بريطانيا إلى أن دبّر له فرسان الهيكل سجنًا ثم قتلاً بحجة الخيانة، وعلى الرغم من أن الملك تشارلز حاول أن ينقذ بريطانيا من الضائقة

[1] تشارلز الأول ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا وهو من أصل اسكتلندي

الاقتصادية حتى أنه رهن جواهر التاج البريطاني إلا أنّ الخيانة كانت أقرب إلى مشروعه، ثم جاء فرسان الهيكل بالدوق يورك [1]ليحكم مقابل الاقتراض من المرابي اليهودي مناسح على أن يدخل اليهود إلى بريطانيا، ثم تبين أن العائلة الحاكمة قد استبدلت بعائلة أخرى يهودية هي العائلة الحاكمة اليوم وقد اقترض ويليام[2] من اليهود مبلغ مليون وربع المليون جنيه إسترليني على زمن سداد من (١٦٦٠–١٩٥٠) وهو ما من شأنه أن يتحول بسبب الفوائد إلى ٢٢ مليون جنيه إسترليني.

أما عن شروط القرض التي وضعها المرابون اليهود فهي تتلخص بما يلي:

- أن تبقى أسماء مانحي القرض سريّة أبد الدهر.
- أن يُعطى مانحو القرض حقّ بناء بنك إنكلترا.
- أن يُمنح مديرو البنك الحق في إصدار العملة وتحديد سعرها وسعر الذهب.
- ولتسديد القرض تلتزم الحكومة بفرض الضرائب المباشرة على الشعب البريطاني.

وهكذا ركب اليهود الحمار البريطاني ليوصلهم إلى فلسطين[3].

ثم تعاقبت الثورات في أوربا وأمريكا وكان الماسونيون هم المحرك لها دائماً كما كانوا المحرك الرئيس للحربين العالميتين الأولى والثانية، هاهم يشعلون نار الثورة الفرنسية لأن المنتصر – لا يهم من هو – سيحتاج المال وسيقترضه من الماسونيين وهكذا تم لهم ما أرادوا، وقد وُجدت وثائق تثبت هذه المقولة، تلك الوثائق التي حملها الدوق أورليان[4] من بريطانيا إلى فرنسا مروراً بألمانيا لكن صاعقة رعدية أصابته ووجدت الوثائق التي نشرتها روسيا ليفتضح أمر الماسونيين وكان فحواها أن الدول يجب أن يدبروا ضائقة اقتصادية ينتشر فيها الفقر ثم الثورة ثم القروض ثم الاستعباد.

تاسعًا– علاقة الماسونية بالوثنية: ارتبطت الحركة الماسونية برموز وإشارات كالفرجار والزاوية وبداخلها نجمة أو عين وترمز هذه الكلمة إلى الله God أو الحرف G.

وقد استقلت أمريكا عام ١٧٧٦ م وفي العام نفسه أنشأت حركة سريّة في بافاريا بألمانيا اسمها منظمة الإيلوميناتي ورمزها هو الهرم غير المكتمل والذي يعلوه مثلث في داخله عين وحوله نور ساطع هو التنوير

---

[1] دوق يورك هو نجل الملك تشارلز

[2] ملهالم أو ويليام: ملك إنكلترا واسكوتلندا وإيرلندا 1650- مات بذات الرئة وكان فريقًا أول في الخدمة العسكرية

[3] بوبي فرانك ماسوني تائب

[4] الدوق أورليان فيليب الول هو الابن الصغر للويس الثالث عشر ملك فرنسا ما بين سنة ١٦٤٠-١٧٠١

برأيهم، أنشأها رجل يدعى آدم وايزهاوبت ودمجها بالماسونية لتصبحا منظمة واحدة عالمية وفوق العين ترى جملة لاتينية ترجمتها الحرفية: الذي وافق على حمايتنا، وتحت الهرم تجد جملة لاتينية أيضًا ترجمتها الحرفية: النظام العالمي الجديد، وهذا الرسم موجود على ورقة من فئة الدولار الواحد وكما هو معلوم اقتصاديًا وسياسيًا أن فئة الواحد هي رمز الدولة. أما من قام بتصميم الشعار فهم أشخاص ينتسبون إلى الإيلوميناتي وهم (فرانكلين بنجامين وجون آدفر وتوماس جيفرسون).

أما حكام أمريكا فكلهم ماسونيون ما عدا جون كينيدي الذي منع قيام المنظمات السرية وأراد أن يفتش مفاعل ديمونة النووي بنفسه إلا أن الماسونيين قتلوه كما قتلوا الملك فيصل بن عبد العزيز الذي قطع النفط عن أمريكا.

الغابة البوهيمية في كاليفورنيا:

تسلل الصحفي أليكس جوبز[1] إلى اجتماع سنوي يستمر خمسة عشر يومًا، يجمع رجال الساسة والاقتصاد الأمريكيين والجيش وحتى بعض رجال الجامعات وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي والوزراء ورجال الجيش والإعلام، وهم وصلوا إلى مرتبة عليا في الماسونية فماذا التقطت عدسة كاميرا الصحفي أليكس؟

التقطت جماعة من الرجال يحملون مشاعل تضيء بها النيران ويدورون حول صنم ضخم لبومة قبيحة الشكل هو رمز لشيطانة التمرد، ثم أتوا بجسد ملفوف وأحرقوه زاعمين أنهم تخلصوا من الله الذي نعتوه بالشرير سبحانه وتعإلى عما يصفون وهم يرددون ترنيمات وردت في التلمود الذي وضعه اليهودي شاؤول الذي سمى نفسه بولس مدعيًا النبوة لنفسه ومدعي الألوهية لعيسى عليه السلام: "هذا القربان الشرير كتم أحلامنا وكما أبيدت بابل لا بدّ أن تتمّ إبادته هو أيضًا.. كما جعل الطحالب تنمو على أحجار بابل المتكسّرة".

عاشرًا- الصهيونية والماسونية[2]:

١- العلمانية والصهيونية مع الماسونية هدفها تقويض جميع الأديان والأخلاق والأعراف والتقاليد وتربية جيل همّه الشهوات والانحراف والملذات والإباحية، لذلك هي تسعى لتشويه الرموز الدينية والعقائدية

[1] أليكس جوبز ١٩٧٤ صحفي أمريكي وممثل ومخرج ومقدم برامج ومحلل سياسي من أنصار اليمين المتطرف، يرى أن الحكومات والشركات تواطأت لإنشاء نظام عالمي جديد

[2] مجلة أكاسيا عدد ٦٦ سنة ١٩٠٨

ورموز البطولة والنضال، وتخفي أخبار وأعمال الصحابة عن الأجيال الجديدة وتنشر بين يديهم ثقافة الغرب ورموزه المنحلّة. وهم في كل هذا هدفهم تفريغ الدماغ الجديد في الجيل القادم من كل مبادئ وقيم وأخلاق ليكون جاهزاً لتشرُّبِ أفكار الماسونية اللادينية.

٢– الصهيونية: كما رأينا أن الهدف الكبير للماسونية هو هدم الأقصى وإقامة هيكل سليمان، وقد أصدرت جامعة الدول العربية على الرغم من وهي قراراتها وعدم جدواها إلا أنها أصدرت بياناً عام ١٩٧٩ م تعلن فيه أن الماسونية هي حركة صهيونية لأنها تعمل بإيحاء منها لتدعيم أباطيل الصهيونية وأهدافها كما أنهم رأوا أنها تساعد في تدفق رؤوس الأموال على الصهيونية وتدعّم اقتصادها ومجهودها الحربي.

حادي عشراً– الماسونية وسيطرة الانترنيت: شبكة التجسس الالكترونية التي تمتلكها الماسونية تخوّلها التجسس على أخبار الدول والجيوش والشركات الكبيرة والصغيرة والأفراد والجماعات، ولعل قائلاً يتساءل ما فائدة التشفير إذاً؟ التشفير الذي هو بيد مصممية هم القادرون على فك الشيفرة ومعرفة ما يشاؤون، وهم هنا يسيطرون على كل الناس مكالماتهم وأصواتهم وصورهم ويحتفظون بها لوقت الحاجة كما يعرفون ميولهم واهتماماتهم وأحلامهم.

وهكذا نرى أن الماسونية تسعى لإسقاط الاقتصاد العالمي ونشر الفقر بين الشعوب وتقييد الحكومات بأغلال الديون التي تجعلها مستعبدة لها، وهي من تشجع وتحمي في العصر الحديث الجرائم والحروب والانحلال والشذوذ الجنسي والإباحية والفسوق والعصيان، وتعتمد على فئة الشباب تستقطبهم وتضمّهم إلى منظماتها ليكونوا معتمدين متنفذين لها في كل البلدان، فاحذروا يا أولي الألباب.

قانون غريشام ولعنة التضخم في تركيا التي طالت النقود المعدنية

شوان سعيد محمد شفيق زنكنه

ماجستير اقتصاد إسلامي

هل لعنةُ التضخم في تركيا طالت النقودَ المعدنية؟

سؤالٌ خطرَ على بالي وأنا أقرأ مقالاً للاقتصادي التركي المحنك الشهير البروفسور محفي اغيلماز، يحذّر فيه دارَ ضرب النقود التركية من قلّة وَفْرة وتداول النقود المعدنية، طالبًا منها إجراء التحقيقات اللازمة بهذا الخصوص، مخافة أن يكون قد قام البعض بجمع النقود المعدنية من الأسواق وإذابتها، ثم بيعها كسبائك معدنية، علمًا بأن هذه النقود تُسَكّ بخليطٍ من معادن النحاس والنيكل والجينكو (الفافون).

ويتساءَلُ البروفسور اغيلماز، فيما إذا كانت نسبة التضخم العالية في تركيا قد تسببت في ظهور "قانون غريشام" بعد ٥٠٠ سنة مرة أخرى!

وقد تزامنَ تصريحاتُ الأستاذ محفي اغيلماز، مع انشغالي في إعداد بحث شامل ومتكامل عن النقود عبر التأريخ، تطورها وتوسع وظائفها وتغيّر صفاتها والنظريات المتعلقة بدورها في المؤشرات الاقتصادية، فلفت نظري ربطه بين التضخّم والنقود وقانون غريشام، وهذا هو ما وجدته مفصلا لدى المقريزي وابن تيمية قبل قرون، ما حثني على الكتابة فيه بشيء من البيان والتوضيح.

قانون غريشام

يُنسَبُ هذا القانون إلى واضعِه الاقتصادي الإنجليزي، توماس غريشام (١٥١٩ م – ١٥٧٩م)، ويتلخص القانون أو النظرية في أنه حينما تتعدّد أنواع النقود أو العملات في اقتصادٍ ما، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، وذلك لميل الناس إلى الاحتفاظ بالعملة الجيدة، واستخدام الرديئة ثمنا لمشترياتهم، توفيرا للنقد، وبذلك تختفي النقود الجيدة من الأسواق .

وتتفاوت قِيَمُ النقود المعدنية، وتصنّف إلى جيدة ورديئة، لأسباب اقتصادية وسياسية بحتة، يأتي التضخم على رأسها، جنبا إلى جنب، مع قرارات الأمراء والرؤساء بتعديل نقود رديئة للتوفير على الخزينة، أو لوجود نقود مكسورة، أو مغشوشة، أو مضروبة خارج دور الضرب في الأسواق، كلُّ ذلك يجعل قيمة النقد السوقية أقلّ من قيمة معدنها في التداول، وهذا يدفع المتعاملين في الأسواق، للاحتفاظ بالنقود الجيدة، وجمعها وإذابتها، ثم بيعها بسعر أعلى من قيمتها كنقد .

الظواهر الاقتصادية لقانون غريشام عبر التأريخ

ظهر قانون غريشام عبر التأريخ بأشكال متعددة، نورد بعضاً منها كما يلي :

* ظهورُ أزمةِ النقود المعدنية العظيمة في أوربا والدولة العثمانية في أواخر القرن الرابع عشر، ومنتصف القرن الخامس عشر، نتيجة انقطاعِ سلاسلِ الإمدادات بين مناجم المعادن ودور الضرب والتعدين، والميزانِ التجاري السالب بين أوربا والشرق، فارتفعت أسعارُ خامِ الذهب والفضة، وانكمشت النقود المعدنية، حتى اضطرَّ السلطان محمد الفاتح إلى تخفيض قيمة العملة ست مرات، فقام الصرافون بإخفاء العملات النقدية الأصلية وإذابتها، وبيعها كذهب وفضة، لأن أسعارها تفوق أسعار النقود الذهبية والفضية المنكمشة، فطردت بذلك النقودُ الرديئةُ النقودَ الجيدةَ الأصليةَ من الأسواق .
* قيامُ كندا وأمريكا بإصدار نقود معدنية من فئة ربع ونصف دولار كبديل لنفس الفئات الفضية المتداولة في الأسواق وذلك في الفترة بين ١٩٦٤– ١٩٦٨ م، فاختفت على الفور النقود الفضية، بعد أن قام الناس بالاحتفاظ بها، للاستفادة من طبيعة معدنها النفيس الذي صار أعلى من قيمتها كعملة .
* ظاهرةُ التضخّمِ المُطَّرِدِ والمتسارعِ في الارتفاع في تركيا جعلت قيمةَ النقود المعدنية (الليرة)، وبكل فئاتها، أقلّ من قيمة المعادن التي تشكلت منها، وهي النحاس والنيكل والفافون، في مقابلِ ارتفاعِ أسعارِ السّلعِ والمعادنِ، فدفعت هذه الظاهرة تجّار السوق إلى جمعها والاستحواذ عليها، لغرض إذابتها، وبيعها في السوق كسبائك معدنية؛ مما جعل سوق التداول يعاني من نُدرتِها في تعاملاتها اليومية .

ولا ينحصرُ تطبيقُ نظريةِ "قانون" غريشام على النقود فقط، بل هي تنطبق على جميع السلع التي تشهد ظروفا مماثلة، تفوق فيها قيمة هذه السلع الحقيقية، والقيمة التي يُطلب فيها من الناس دفعها حسب قانون العرض والطلب، ففي سوق السيارات تقوم السيارات المستعملة بشكل محدود أو المعاد تجديدها بالسيطرة على السوق وطرد السيارات الجديدة التي يتراجع الإقبال عليها وذلك لأن التجار سيؤكدون بأن سياراتهم المستعملة بشكل محدود أو المعاد تجديدها مساوية من حيث الجودة لتلك الجديدة، ما سيدفع الزبائن إلى الإقبال عليها لتوفير المال نظرا لعدم وجود ما يميزها عن الجديدة، أو إذا تسبب التضخم بارتفاع أسعار السيارات المستعملة، حتى تصبح أكثر جدوى من أسعار السيارات الحديثة، حينئذ ستطرد السيارات المستعملة السيارات الحديثة .

وقد أشار إلى الأسس نفسها التي بنى عليها غريشام نظريته أعلاه، كلٌّ من المقريزي، وابنِ تيمية، فكتبا عن النقود الجيدة والرديئة، وتداول النقود والتضخّم ودَورِ الدولة في حماية المواطنين.

النقود من منظور المقريزي وابن تيمية

يمكنُ اعتبارُ المؤرخ الاقتصادي أحمد بن علي المقريزي (١٣٦٤–١٤٤١ م) الواضعَ الحقيقيَّ لأسس "قانون غريشام"، فقد قام بدراسة العلاقة بين الأسعار والكتلة النقدية المتداولة في السوق، فتوصل إلى وضع أسس القانون الاقتصادي الذي يشير إلى أن "النقود الرديئة" أي المصنوعة من المعادن الزهيدة التكلفة، مثل النحاس والحديد، تطرد النقودَ المسكُوكة من المعادن النفيسة، مثل الذهب والفضة، وذلك لأن طرحَ النقود المعدنية، وإكثارها في الأسواق، يرفعُ الأسعارَ الفعلية للذهب والفضة بما يفوق أسعارَ الصرف المحدَّدة، وهذا يدفع الناس إلى تخزينهما والاكتفاء بالتبادل التجاري بالمعادن الرخيصة.

وقد أشار تقي الدين ابنُ تيمية، في فتاويه إلى هذه النظرية، في معرض حديثه عن دور السلطان في صيانة النقود، فذكر أن على السلطان الحفاظ على قيمة النقود وإلا غَلَتِ الأسعارُ وانتشرَ الفقرُ.

كما قال: "ينبغي أن يضرب الإمام للرعايا فلوسا تكون بقدر العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم، ولا يتّجرُ ذو السلطان في الفلوس، بأن يشتري نحاسا فيضربه فيتّجرَ فيه، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها، بل يضرب النحاس بقيمته من غير ربح فيه، للمصلحة العامة، ويعطي أجرة الصنّاع من بيت المال، فإن التجارة فيها ظلمٌ عظيمٌ، وأكلٌ لأموال الناس بالباطل".

وقد حذّر ابن تيمية من أن السلطان إذا قام بسَكِّ "الفلوس" وهي عملات نحاسية أو حديدية: "أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها" مضيفا أن النبي صلى الله عليه وسلم: "نهى عن كسرِ سكّةِ (عملة) المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس.

إذًا الواضحٌ أن التضخّم في تركيا ضربَ النقود المعدنية، كما ضربَ كلَّ مناحي الحياة الأخرى، وإذا ما استمر الحال على هذا المنوال، فإن الحكومةَ ستضطرُّ في النهاية إلى رفع هذه النقود عن التداول، واستبدالها بأوراق نقدية.

.

نحو تبني تطبيق الميتافيرس بالقطاع التجاري

رحاب عادل صلاح الدين امين

مدرس مساعد بقسم المحاسبة - معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا بشبرامنت

تتابعت التقنيات التكنولوجية في الظهور، فما بين ليلة وضحاها تظهر تقنية تنساق وراءها كبرى الشركات، حفاظًا على مركزها التنافسي، وعدم الاخلال بحصتها السوقية بل تعمل تلك الشركات على زيادة نصيبها في السوق. ولعل أقصر الطرق جذبًا هو اتباع النهج التكنولوجي السائد، فما إن انطلق الفيسبوك عام ٢٠٠٤ حتى انقلبت الموازين، وجذب فئة كبيرة جداً متمثلة في الشباب، وأصبح وسيلة لترويج المشروعات القائمة والناشئة. والآن ظهر عصر جديد يحمل في طياته تكنولوجيا مستحدثة اطلق عليها اسم الميتافيرس، والنابعة من شركة الفيسبوك سابقًا التي غيرت علاماتها التجارية تحت أسم ميتا تمهيداً لدخول عالم افتراضي جديد يدعى الميتافيرس. لذلك حاولت الباحثة عرض أبرز التجارب في قطاع الشركات التجارية تمهيداً لانتشار تلك التقنية في الفترة القادمة.

تجارب الشركات

هناك العديد من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا، والتي قامت بالدخول للعالم الافتراضي الميتافيرس يذكر منها:

فيسبوك:

افتتحت فيسبوك أول متجر تجزئة لترويج فكرتها عن الواقع الافتراضي حيث خصصت ١٠ مليارات دولار لتسويق الميتافيرس في أبريل ٢٠٢٢، حيث كشفت شركة ميتا (فيسبوك سابقًا) عن افتتاحها أول منفذ لبيع سماعات الواقع الافتراضي Ocalus للعملاء، وتسويق فكرتها عن الواقع المعزز ميتافيرس. وأشاروا أن افتتاح Meta Store سيكون يوم ٩-٥-٢٠٢٢ في حرم الشركة في بيرلنغيم بكاليفورنيا، وسيشمل المتجر الجديد على منطقة للتجارب حيث يمكن للعملاء تجربة نظارات الواقع الافتراضي، كما خصصت الشركة ١٠ مليارات دولار من ميزانيتها لبناء الميتافيرس. وسيتمكن العملاء من شراء سماعة الرأس Quest 2 والملحقات، وأجهزة الدردشة عبر متجر ميتافيرس. كما سيكون نظارات الشركة الذكية Ray-Ban Stories متاحة أيضًا ولكن شراءها سيظل معلقًا فقط من خلال الطلب على الانترنت.

آبل:

أعلنت آبل التوسع في تطبيقات الواقع المعزز لخوض غمار عالم الميتافيرس حيث أعلن الرئيس التنفيذي تيم كوك لشركة آبل عن التوسع في التطبيقات الخاصة بالشركة للواقع المعزز مما ينتج عنه تشجيع المستثمرين وقد أشار المحلل المتخصص في آبل منج تشي كووبلومبرغ عن طرح الشركة سماعة رأس خاصة بتطبيقات الواقع المعزز في العام الحالي، أو القادم يعقب ذلك طرحها نظارات لهذا الشأن.

شركة سامسونج

سعى عملاق الالكترونيات الكورية سامسونج نحو تتويج نفسه في عالم الميتافيرس وكشف عن متجر جديد في العالم الافتراضي من Decentraland MANA، وذلك في منشور رسمي له وان متجرها سوف يطلق عليه اسم Samsung 837x.

سعي كبار صناع التكنولوجيا مثل Nvidia / Microsoft

إلى التطلع لتكوين نشاط في عالم الميتافيرس.

النتائج

- ضرورة إجراء دراسات توضح تأثير تبني الميتافيرس في الشركات التجارية نظراً لانعدام الدراسات في المكتبة العربية والأجنبية.
- تثقيف وتنمية مهارات الجمهور لاستيعاب العصر التكنولوجي الجديد.
- ضرورة اقتناء أدوات الدخول للعالم الافتراضي من المتاجر التي طرحت ذلك.
- ضرورة العمل على تنمية مهارات وقدرات العاملين للعمل بالتكنولوجيا الجديدة.
- يلاحظ أن الشركات التي خاضت تجربة الدخول لعالم الميتافيرس هي الشركات التي تأخذ الطابع التكنولوجي فقط.

التوصيات

- ضرورة نشر تقنية الميتافيرس على اعتبار أنها إحدى أدوات التكنولوجيا المالية المستحدثة.
- تنمية وتوعية الجمهور بالتقنية الجديدة ودراسة فرصها وتحدياتها.
- العمل على نشر تلك التقنية بين كافة الشركات للاستفادة منها وليس الاقتصار فقط على الشركات التكنولوجيا.

- ضرورة استغلال تلك التقنية في المنشآت الحكومية لما سينتج عنها من منفعة.

المراجع

- https://www.alhadath.net/2022/04/26/فيسبوك-تفتتح-أول-متجر-تجزئة-لترويج-فكرتها-عن-الواقع-الافتراضي
- https://www.alraimedia.com/article/1573936/اقتصاد/تكنولوجيا/أبل-تعلن-التوسع-في-تطبيقات-الواقع-المعزز-لخوض-غمار-عالم-الميتافيرس
- https://karraraliraqii.blogspot.com/2022/01/mana-nft.html
- https://al-ain.com/article/future-everything-need-know-metaverse

Le Prophète, que Dieu le bénisse le premier économiste

د. أسماء المخطوبي

دكتوراه في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية للدراسات الاسلامية العليا بالرباط

La codification de la biographie du Prophète a connu de multiples étapes dans l'histoire islamique et cette étude fournit des solutions aux déséquilibres économiques mondiaux que les experts économiques ont négligés, de sorte qu'ils se sont perdus dans les plis de mauvaises pratiques qui ont fatigué les gens, perdu leurs biens et fait faillite.

Quelle est la biographie économique du Prophète ?

La Sunna prophétique économique est tout ce qui a été rapporté par le Messager de Dieu, que la paix et les bénédictions soient sur lui, de dire, d'acte, d'action, de rapport ou de caractéristique qui a un impact économique, financier ou administratif.

La biographie du Messager de Dieu, que les prières et la paix de Dieu soient sur lui, a présenté les scènes financières pratiques les plus merveilleuses et les plus précises. L'honorable biographie est riche en scènes financières et économiques qui méritent attention et considération pratique.

L'une des questions fondamentales qui appelle à considérer la biographie du Prophète du point de vue financier et économique est que notre Prophète, que la paix et les bénédictions soient sur lui, nous a avertis que la responsabilité de l'argent est une double responsabilité. être sur lui, a dit: "Les pieds d'un serviteur ne bougeront pas le Jour de la Résurrection jusqu'à ce qu'il soit interrogé sur quatre choses: sur sa vie." À quoi l'a-t-il dépensé, sur son savoir, ce qu'il en a fait, sur son argent d'où il l'a gagné et à quoi il l'a dépensé, et sur son corps et comment il l'a utilisé.) Rapporté par Al-Tirmidhi, Le Livre de Zuhd, Partie 4. Pg. 612.

Notre Prophète, que la prière et la paix de Dieu soient sur lui, était un exemple suprême en tout, car il était le plus généreux et le plus honorable des gens avant sa mission et après sa mission, et personne ne lui demandait quoi que ce

soit avec lui, sauf qu'il donnait peu ou beaucoup, et son don était le don de celui qui ne craint pas la pauvreté, et celui qui a du bien était sa main droite comme un vent soufflé.

L'importance d'étudier la biographie financière du Prophète :

La biographie du Prophète se distingue de toute autre biographie de la vie dans son ampleur et sa profondeur car elle se rapporte à la personnalité du maître des prophètes et des messagers, que la prière et la paix de Dieu soient sur lui et sur toute sa famille.

Le sens de l'économie prophétique, on entend les relations économiques et financières du Messager de Dieu avec le Créateur, Sa Majesté, puis avec la créature, et ses relations économiques et financières, paix et bénédictions de Dieu soient sur lui, sont mentionnés dans les livres de la Sunna, et elle comprenait la Sunna réelle et verbale ainsi que déclarative, et elle incluait tout ce sur quoi repose le moteur économique, comme le commerce, le partenariat, l'agriculture et autres. Également inclus l'impact financier directement, comme l'achat, la vente, les cadeaux et autres, ou indirectement, comme la pluie et les bénédictions.

Le sens des transactions financières avec le Créateur :

• Dévotion à Dieu, Seigneur des Mondes : Dieu Tout-Puissant a dit : (Et il ne leur a été commandé que d'adorer Dieu, d'être sincère envers Lui, la religion comme Hanafis, et d'établir la prière et de payer la zakat, et c'est la religion de droiture). Sourate Al-Bayinah/ verset 5.

• Accomplir des actes d'adoration financiers, tels que la zakat, l'aumône al-fitr, les vœux et les sacrifices. Dieu Tout-Puissant a dit, s'adressant à Son Noble Messager : (Prenez l'aumône de leur richesse pour les purifier et priez pour eux Ta prière est une quiétude pour eux. Et Allah est Audient et Omniscient.). Sourate At-Tawbah / Verset 103.

• Effectuer des alternatives de dévotion alternatives en cas d'incapacité et avec la rançon. Dieu Tout-Puissant a dit : (Le jeûne vous est prescrit) pendant un nombre déterminé de jours. Quiconque d'entre vous est malade ou en voyage, devra jeûner un nombre égal d'autres jours. Mais pour (les personnes âgées ou ceux qui sont atteints d'une maladie incurable) ceux qui ne pourraient le supporter qu'avec grande difficulté, il y a une compensation : nourrir un pauvre

(pour une journée). Et si quelqu'un est volontaire pour plus de bien c'est mieux pour lui, mais c'est encore mieux pour vous de jeûner ; si seulement vous saviez).Sourate Al-Baqarah/ verset 184.

• Payer des pénitences en argent comme pénitence pour un serment. Le Tout-Puissant a dit : (Allah ne vous sanctionne pas pour la frivolité dans vos serments, mais Il vous sanctionne pour les serments que vous avez l'intention d'exécuter. L'expiation en sera de nourrir dix pauvres, de ce dont vous nourrissez normalement vos familles, ou de les habiller, ou de libérer un esclave. Quiconque n'en trouve pas les moyens devra jeûner trois jours. Voilà l'expiation pour vos serments, lorsque vous avez juré. Et tenez à vos serments. Ainsi Allah vous explique Ses versets, afin que vous soyez reconnaissants !) Sourate Al-Maida, Verset-89.

• Avertissement contre l'usure et la tromperie, a dit le Tout-Puissant (et ce n'est pas à un prophète d'être fraudé, et celui qui fraude apportera ce qu'il a fraudé le Jour de la Résurrection, alors chaque âme recevra ce qu'elle a gagné, et ils ne seront pas lésés). Sourate Al Imran / Verset 161.

• Demander des fournitures à ceux dont les trésoreries ne s'épuisent pas, le Tout-Puissant, comme les gouttes de pluie, les miracles qui ont un impact financier de la source d'eau, l'abondance de nourriture, et bien d'autres....

Ce que l'on entend par transactions financières avec des personnes comprend plusieurs choses, comme suit :

• Tous les contrats de compensation tels que l'achat, la vente, le don, l'hypothèque, l'emprunt, etc. Il existe de nombreux exemples dans sa vie, que la paix et les bénédictions soient sur lui.

• Avertissement contre toutes sortes de fraudes financières : tricherie et manger de l'argent injustement (le Messager de Dieu passa un jour à côté d'un tas de nourriture, et il mit sa main dedans, et ses doigts se mouillèrent, et il dit, Ô propriétaire de la nourriture, qu'est-ce que c'est ? Il dit : « Il a été frappé par le ciel, ô Messager de Dieu. » Il dit : « Ne devrais-je pas le maquiller pour que les gens puissent le voir ? » Puis il dit : « Celui qui trompe n'est pas l'un d'entre nous. » Rapporté par Al-Tirmidhi, Livre des ventes, chapitre sur ce qui est venu de la haine de la tricherie dans les ventes.

• Les poneys et les dépenses financières que le Prophète paie à ses femmes ou à ses filles ou à ses propriétaires parfois satisfait Dieu.

• Interdépendance prophétique avec les compagnons et de nombreux monuments

Sur l'autorité d'Um Salama, que Dieu soit satisfait d'elle, que le Messager de Dieu, que la prière et la paix de Dieu soient sur lui, a dit : « Vous me disputerez, et peut-être que certains d'entre vous sont plus loquaces sur son argument qu'Ainsi, quiconque j'ai jugé pour le droit de son frère quelque chose avec sa parole, alors je lui coupe un morceau du feu, et il ne le prend pas. ".

• Dot et les dépenses financières qu'il faisait Le Prophète, que la prière et la paix de Dieu soient sur lui, ses épouses, ses filles, ou ses compagnons parfois, que Dieu soit satisfait d'eux.

• La solidarité du Prophète avec les Compagnons, et elle a de nombreux effets financiers directs et indirects sur les musulmans Trésorerie.

آفاق تبني التأمين وإعادة التأمين التكافلي ودوره في التنمية والاستثمار

المغرب نموذجًا

فيصل اوعلي اوبها

مستشار في التأمين واعادة التأمين التكافلي وباحث في المالية التشاركية

التأمين التكافلي ومحنة الانتظار:

اذا انتظرتك الآلاف أو الملايين، فأنا واحد منهم... هي كلمات صدرت على لسان العديد من عملاء المصارف التشاركية وغيرهم من مؤيدي تجربة المالية التشاركية بالمغرب، فقد أفضى بطء الإجراءات المرتبطة بهذه الصناعة التأمينية الجديدة وتأخر انطلاق مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي بفارق زمني كبير مقارنة بالمصارف والنوافذ التشاركية التي تقترب من اتمام نصف عقد من الزمن على افتتاح أبوابها لفائدة الجمهور، مضجع العملاء وذويهم ممن أفجعهم الموت في فقدان حبيب أو قريب أو أصابته بعجز دائم ومستدام، وقد تسبب غياب التأمين التكافلي المطابق لآراء المجلس العلمي الأعلى بإشكالٍ كبيرٍ يتمثل في تخوف العديد من العملاء من الإقدام على أخذ تمويلات تشاركية من جهة وتحفظ كبير لمؤسسات الائتمان التشاركية من تمويل الجمهور في غياب ضمانات حقيقية والتي يعد التأمين التكافلي أهم عنصر في معادلة التمويل التشاركي.

الترخيص للفاعلين في القطاع:

تم الترخيص لأربع شركات لمزاولة التأمين التكافلي وشركة واحدة لإعادة التكافل، ويتعلق الأمر بالتكافلية للتأمينات التابعة لتحالف أطلنطا سند بنسبة ٦٠٪،القرض العقاري والسياحي بنسبة ٢٠٪، بنك قطر الدولي الاسلامي بنسبة ١٠٪ والشركة الإسلامية القطرية للتأمين بنسبة ١٠٪،ثم (وفا تكافل) التابعة لتأمينات الوفاء (مجموعة التجاري وفابنك)، بالإضافة لتعاونية التأمين التكافلي التابعة لتحالف التعاضدية المركزية، القرض الفلاحي للمغرب والبنك الشعبي،ثم المغربية للتكافل التابعة لمقاولة التأمين

المغربية للحياة – مجموعة الشركة العامة، أما مجال إعادة التأمين التكافلي فقد منحت رخصة مزاولة هذا النشاط للشركة المركزية لإعادة التأمين عبر نافذة تحمل اسم Retakaful في انتظار منح اعتمادات أخرى من أجل تنافسية أكبر.

تحفظ وترقب:

مع الإعلان الرسمي لمنح الاعتمادات لمقاولات التأمين واعادة التأمين التكافلي، ولوسطاء توزيع خدمات هذه الصناعة التأمينية الجديدة، تنفس العديد من الفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة من عملاء ومهتمين ... الصعداء ببزوغ مكون جديد ضمن مكونات المنظومة المالية التشاركية ببلادنا، ورغم شح الخدمات التأمينية التكافلية المعروضة للجمهور حتى كتابة هذه الأسطر، لكن يبقى الأمل كبيرا في تطوير الباقات والتغطيات التأمينية المقدمة لفائدة الأفراد والمهنيين وكذا للشركات، وتوفير منتجات تأمينية تكافلية بأثمان مناسبة ومماثلة لنظيرتها في السوق التأميني التقليدي، حتى لا يأخذ المستهلك انطباعا سيئا بخصوص غلاء قيمة أقساط التأمين الواجب أداؤها لصندوق التكافل. وبخصوص تسويق منتجات التأمين التكافلي، فقد تم تسجيل تخوف ممزوج بتحسر كبير من طرف بعض وسطاء التأمين لاحتمال حصر عملية التسويق في شبكات المصارف والنوافذ التشاركية الشريكة لهذه المقاولات المعتمدة دون بقية وسطاء التأمين الحاملين لتكوين ومعارف أساسية في ميدان التأمين التكافلي؛ مما سيؤثر لا محالة على انتشار هذا النوع الجديد من التأمين لدى شرائح المجتمع على صعيد التراب الوطني في ظل محدودية شبكة المصارف والنوافذ التشاركية وطنيا، مقرونًا بعدم تخصص بعض أطرهم في هذا المجال باعتباره نشاطا فرعيا لهذه المؤسسات لكن أهمية مداخيله ستوحي بعكس ذلك.

دور الصناعة التأمينية التكافلية في التنمية والاستثمار:

رغم تأخر السلطات المالية والاشرافية بالبلاد على فتح المجال أمام الفاعلين الاقتصاديين في مجال التأمين وإعادة التأمين التكافلي، إلا أن آمالاً كثيرة عقدت من لدن المستثمرين ورجال المال والأعمال وكذا جل شرائح المجتمع الراغبين في توفير حالة الطمأنينة والأمان لأنفسهم، لأسرهم، لمشاريعهم بمختلف أنواعها وللعاملين لديهم، من مختلف المخاطر التي يتعرضون لها في احترام تام لمبادئ الشريعة الاسلامية، وبالرغم من أن قطاع التأمين التكافلي لم يرتقِ بعد إلى النتائج المأمولة منه حيث لم تتعدَّ نسبة تغلغله في العالم الإسلامي ٣٧.٧٧٪، لكنه يعد آلية جذابة للاستثمار وتحفيز رأس المال العامل بالإضافة إلى مساهمته

الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان، خصوصا إذا اقترنت بمؤسسات فاعلة بالقطاع من ذوي السمعة الطيبة في مجال العناية التأمينية والمالية والتعاقدية الواجبة، ومن ذوي الكفاءة في تحقيق النتائج. وبالرغم من عدم اكتمال منظومة التأمين وإعادة التأمين التكافلي المغربية بشكل كامل بسبب غياب عقود التأمين على المركبات والتأمين على المسؤوليات والمقاولات وحوادث العمل والائتمان والكفالة... التي تشكل دعامات أساسية لتوسيع قاعدة المحفظة التكافلية وانتشارها وتنويع مخاطرها، والمساعدة على جذب موارد مالية ورؤوس أموال مهمة لصناديق التأمين التكافلي، بالإضافة لغياب صناديق استثمارية تشاركية وعدم اعتماد مؤشر بورصة الدار البيضاء الموافق للشريعة الاسلامية حتى اللحظة قصد توظيف الموارد المالية لصناديق التكافل واستثمار مدخراتها في هذه القيم، فإن مستقبلا زاهرا ينتظر هذه الصناعة الناشئة والمطابقة لآراء الشرع الحنيف.

نظام دفع مير

الويكيبيديا[1]

تعني مير (بالإنجليزية : Mir) (بالروسية : Мир)؛ السلام أو العالم، وهي شركة خدمات مالية روسية تقدم بطاقات بنكية للبنوك يقع مقرها في موسكو، وهي مملوكة لشركة تتبع البنك المركزي الروسي. تُسهل شركة مير عمليات تحويل الأموال الإلكترونية بناءً على نظام الدفع الوطني الذي أنشأه البنك المركزي الروسي بموجب القانون المعتمد في ١ مايو ٢٠١٧. النظام الوطني الروسي للدفع بالبطاقة [Национальная система платёжных карт] يتم تشغيله عبر شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك المركزي لروسيا.

لا تصدر مير بطاقات ولا تحدد أسعاراً ورسومًا للمستهلكين؛ بدلاً من ذلك تزود مير المؤسسات المالية (مثل: المصارف) بمنتجات الدفع التي تحمل علامة مير والتي يستخدمونها بعد ذلك لتقديم بطاقات الائتمان أو بطاقات الحسابات الجارية أو البرامج الأخرى لعملائهم. يتم قبول بطاقات مير في الغالب من قبل الشركات التي تتخذ من روسيا مقراً لها، مثل إيروفلوت أو السكك الحديدية الروسية، على الرغم من أنها أصبحت تحظى تدريجيًا بشعبية بين الشركات الأجنبية التي تقوم بجزء من أعمالها في روسيا.

تاريخ نظام مير للمدفوعات

ولدت فكرة «مير» من سلسلة من المبادرات المشتركة بين البنك المركزي الروسي والبنك الدولي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي تهدف إلى إنشاء إطار عمل لنظام معالجة المدفوعات المستقل داخل روسيا. بينما كان التطوير على وشك الانتهاء، أوقفت الأزمة المالية العالمية

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/مير_(نظام_دفع)

(٢٠٠٨) النشاط في المشروع إلى أجل غير مسمى. على أساس هذا العمل الأساسي، تم إضفاء الطابع الرسمي على مير كنظام في عام ٢٠١٤ كوسيلة للتغلب على المشاكل المحتملة للمدفوعات الإلكترونية في داخل روسيا، بعد أن حُرمت العديد من البنوك الروسية من استعمال خدمات الشركات الأمريكية فيزا وماستركارد بسبب العقوبات الدولية خلال الأزمة الأوكرانية عليها. لذا ونتيجة لتلك العقوبات تم إطلاق البطاقات الأولى التي تعمل على نظام مير في ديسمبر ٢٠١٥. بدأ بنك سبيربنك وهو البنك الرائد في روسيا، في إصدار بطاقات مير في أكتوبر ٢٠١٦. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، تم إصدار ١.٧٦ مليون بطاقة مير من قبل ٦٤ مصرفًا. اعتباراً من فبراير ٢٠٢١، تم إصدار ٨٩.٤ مليون بطاقة. تم إتمام ٣.٥ مليار دفعة باستخدام نظام مير في عام ٢٠٢٠، بزيادة ٧٥٪ عن عام ٢٠١٩. وفي مارس ٢٠٢١، أعلن نظام الدفع الوطني الروسي عن حظر تجديد المحافظ الإلكترونية الأجنبية (مثل فيزا وماستر كارد). تعتبر مثل هذه العمليات عالية المخاطر.

منطقة خدمات نظام مير

روسيا

يتم الترويج لنظام مير بشكل أساسي من قبل الحكومة الروسية، مع تشريع ينص على أن جميع مدفوعات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية يجب أن تتم معالجتها من خلال نظام مير بحلول كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨ التي تدخل حيز التنفيذ في ١ مايو ٢٠١٧. كانت البنوك مترددة في إصدارها، لأنها تخشى أن تكون تكلفتها أعلى مقارنة بالبطاقات التي تنتمي إلى أنظمة دفع أكثر رسوخًا.

القبول في دول أخرى

في عام ٢٠١٨، تم إدخال النظام أيضًا في أرمينيا وأوسيتيا الجنوبية، وفي عام ٢٠١٩، تم تقديم النظام أيضًا في أبخازيا وتركيا وأوزبكستان.

الوعد في بيع المرابحة للآمر بالشراء

من خلال منشوري والي مصرف المغرب رقم ١ و ١٧ المنظم لصيغ التمويل التشاركي بالمغرب

- دراسة وتحليل -

د. عادل هلول

أستاذ بأكاديمية الدار البيضاء - رئيس مركز ميارة للدراسات في المذهب المالكي

عرفت المالية الإسلامية تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، انتقلت فيه من إبرام العقود البسيطة كما نظمها وبينّ تفاصيلها الفقهاء المتقدمون، إلى عقود جديدة فيها من التركيب والتعقيد الشيء الكثير، كما اجتهد في صياغتها وتنزيلها الفقهاء المعاصرونً، فقد دعت حاجة منافسة التعاملات التي تجريها المصارف التقليدية ولا سيما الربوية منها؛ إلى البحث عن الصيغ التي تتلاءم مع أحكام الشريعة ومقاصدها.

انطلق الفقهاء المعاصرون فرادى وجماعات في البحث عن الصيغ الشرعية التي يمكن من خلالها إيجاد صيغ بديلة مطابقة للشريعة ومقاصدها، حيث ظهر هذا أولا في دول الخليج ثم تبعتها باقي الدول.

ويعد المغرب من الدول التي تأخرت كثيراً في إقرار حلول شرعية وبدائل عملية لقاعدة العملاء الذين تمسكوا بما قاله أغلب الفقهاء المغاربة، وهو حرمة التعامل مع المصارف التقليدية لربوية تعاملاتها.

وبالرغم من هذا التأخر البارز؛ إلا أن صياغة العقود التي اعتمدتها الجهة الرسمية المكلفة بمراقبة مشروعية هذه العقود؛ وهي اللجنة الشرعية التابعة للمجلس العلمي الأعلى؛ اعتمدت الاجتهادات العلمية المعاصرة كما هو الشأن بالنسبة لأغلب العقود المعتمدة، وقد وُفِّقت في ذلك، ولا غرابة في هذا، فقد ضمت اللجنة العلمية قامات علمية رفيعةً على مستوى الوطن الوطني والدولي.

ومن بين القضايا العلمية الشائكة التي أسالت مداد كثير من الدارسين للمعاملات المالية بعد صدور منشور والي مصرف المغرب المنظم لعمليات المصارف التشاركية، مسألةُ الوعد الذي يوجهه الزبون المفترَض للمصرف التشاركي قصد دفع هذا الأخير لاقتناء عينٍ ما؛ هل يعد هذا الوعد ملزِما للواعد؟ وما هي الضمانات الكفيلة بحماية المصرف التشاركي عند إخلال الواعد بوعده؟ وما قول الفقهاء المالكية في هذه المسألة؟

سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها في هذه الورقات وفق الخطوات التالية:

المبحث الأول: الوعد؛ أنواعه وأحكامه عند المالكية

أولا: مفهوم الوعد

الوعد في اللغة من وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وعِدَةً، قال الرازي: (الْوَعْدُ) يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، يُقَالُ: (وَعَدَ) يَعِدُ بِالْكَسْرِ (وَعْدًا). قَالَ الْفَرَّاءُ: يُقَالُ: (وَعَدْتُهُ) خَيْرًا وَوَعَدْتُهُ شَرًّا، فَإِذَا أَسْقَطُوا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ؛ قَالُوا فِي الْخَيْرِ: (الْوَعْدُ) وَ(الْعِدَةُ)، وَفِي الشَّرِّ: (الْإِيعَادُ) وَ(الْوَعِيدُ)، فَإِنْ أَدْخَلُوا الْبَاءَ فِي الشَّرِّ جَاءُوا بِالْأَلِفِ، فَقَالُوا: (أَوْعَدَهُ) بِالسِّجْنِ وَنَحْوِهِ[1].

واتَّعد فلانٌ: قبل الوعدَ ووَثِق به[2].

وأما الوعد اصطلاحا فهو كما قال ابن عرفة: «إخْبَارٌ عَنْ إنْشَاءِ المُخْبِرِ مَعَ وَفَاءٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ»[3].

قال الرصاع شارحا التعريف: «قَوْلُهُ "إخْبَارٌ" مَصْدَرٌ مِنْ أَخْبَرَ يُخْبِرُ إخْبَارًا، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْعِدَةِ، فَإِنَّهَا مَصْدَرُ وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً، وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلِيُّ وَعْدًا. قَالَ تَعَالَى: {وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ}، (سورة الأنبياء من الآية ٩٧). وَالْإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ الْإِعْلَامُ بِهِ. وَهُوَ إيقَاعُ نِسْبَةٍ لَا وُقُوعُهَا، وَهُوَ غَيْرُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ لِوُقُوعِ النِّسْبَةِ، وَهَذَا يَرْجِعُ إلَى إيقَاعِهَا.

وَقَوْلُهُ: "عَنْ إنْشَاءِ" أَخْرَجَ بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ خَبَرٍ. وَمَعْنَى عَنْ إنْشَاءِ: أَيْ عَنْ وُقُوعِ إنْشَاءِ.

وَقَوْلُهُ: "المُخْبِرِ" أَخْرَجَ بِهِ إنْشَاءَ غَيْرِ المُخْبِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَعْدٍ، كَمَا إذَا قَالَ: يَهَبُ زَيْدٌ لَك الدَّارَ غَدًا.

قَوْلُهُ: "مَعَ وَفَاءٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ" أَيْ بِقَيْدِ الْوَفَاءِ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَفَاءً فَلَا يُقَالُ فِيهِ وَعْدٌ»[4].

فيتحصل من هذا التعريف وشرحه أن الواعد لم يلزم نفسه إلا على سبيل التطوع، كما أنه لابد للواعد من استحضار معنى الوفاء في نفسه عند الوعد.

ثانيا: صيغة الوعد

الأصل في العقود أن تكون بلفظ يدل على إنشائها في الحال تفاديا للخصومات والمنازعات وكثرة الاختلافات، فما هي الصيغة التي يستعملها المتعاقدون لإبرام عقودهم؟ بَعْدَ النظر في واقع الناس وفي

---

[1] - مختار الصحاح مادة وعد.
[2] - معجم اللغة العربية المعاصرة مادة وعد.
[3] - المختصر الفقهي ٩/٤٢.
[4] - شرح حدود ابن عرفة ٤٢٨-٤٢٩.

عقودهم، سواءٌ قديما أو حديثا؛ وُجد أنهم يستعملون الأزمنة كلَّها لصيغة العقود؛ الماضي والمضارع والأمر. وهو الشيء الذي يحتاج معه إلى نظر وإعمال فكر واستقصاء مقاصد ونيات المخاطِب لتبين حقيقة كلامه، لأن الفعلَ كما قال ابن عقيل: «يدل على شيئين: الحدث والزمان، فـ "قام" يدل على قيام في زمن ماض، و"يقوم" يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، و"قم" يدل على قيام في الاستقبال»[1].

فما هي الصيغة التي تدل على إنشاء اللفظ في الحال إذن؟ الجواب أن ما يتحقق بصيغة الفعل في الماضي دالٌّ قطعًا على تنجيز الإرادة؛ كقول المتعاقد: بِعْتُكَ، أو قَبِلْتُ، أنا اكْتَرَيْتُ منك. قال أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد الدُّبْيَانِ: «ولذا لم يختلف الفقهاء في دلالة الفعل الماضي على الرضا لكون صيغته متمحضة للحال»[2].

وأما صيغة الفعل المضارع المقرون بالسين أو سوف، مثل قول المتعاقد: سأشتري منك، أو سأكتري منك، أو سوف أقبل طلبك، أو سوف أضاربك، أو سوف أقارضك. فهذه الصيغة لا تصلح لإنشاء العقود وتنجيزها، بل لا تفيد إلا مجردَ الوعد بإنجاز عقد أو إكماله، لا إبرامه في الحال كما هو الشأن في صيغة الماضي.

وأما المضارع غير المقترن بحرف "السين" و"سوف"؛ فإن النحاة اختلفوا عَلى مَا يحمل إلى ثلاثة أقوال:

١. حقيقة فيهما معًا؛

٢. حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر؛

٣. لفظ مشترك بين الحاضر والمستقبل.

ولما كانت صيغة المضارع تحتمل الأمرين معا؛ الحال والاستقبال، اختلف الفقهاء هل يصح الإيجاب والقبول بها؟

فالذي عليه المالكية هو إمضاء البيع بصيغة المضارع عند التراضي، لكن لو أنكر المضي العقدَ، وقال: إنه لم ينوِهِ، وإنما كان مخبرا أو كان هازلا؛ فإنه يصدق مع اليمين.

يقول الشيخ الدردير في شرحه على أقرب المسالك في تنبيه الفصل بين الإيجاب والقبول:

---

[1] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٦٩

[2] - المعاملات المالية أصالة ومعاصرة ١/٣٢١

«(وَكَأَبِيعُهَا) بِكَذَا مِنْ الْبَائِعِ (أَوْ) قَوْلِ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ : (أَشْتَرِيهَا) مِنْك بِكَذَا بِالْمُضَارِعِ فِيهِمَا فَرَضِيَ الْآخَرُ . [...] فَيَنْعَقِدُ الْبَيْعُ .

(فَإِنْ قَالَ) الْمُبْتَدِي بِالْمُضَارِعِ : أَنَا (لَمْ أُرِدْهُ) : أَيْ لَمْ أُرِدْ بِذَلِكَ إنْشَاءَ الْبَيْعِ، وَإِنَّمَا قَصْدِي الْإِخْبَارُ أَوْ الْهَزْلُ بِالْمُضَارِعِ (صُدِّقَ بِيَمِينٍ) : أَيْ فِي الْمُضَارِعِ . فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ لَزِمَ الْبَيْعُ»[1] .

وما ذكر في صيغة المضارع ينطبق على صيغة الأمر عند المالكية[2].

ثالثا : أنواع الوعود وأحكامها

قسم الفقهاء الوعد إلى الأقسام التالية :

- **الوعد المطلق** : يُعنى بالوعد المطلق الذي خرج من الواعد دون أن يتعلق به سبب كيفما كان، كمن قال لغيره : سأسلفك مبلغا ماليا، أو سأعيرك سيارتي هذه .
- **الوعد الخارج على سبب** : كأن يقول الواعد لغيره : سأسلفك مبلغا ماليا تكمل به دراستك، أو أعيرك سيارتي للسفر .
- **الوعد الخارج على سببٍ أدخل الموعود له في كلفة** : وهو وعد بسببه دخل الموعود في كلفة؛ كأن يقول الواعد للموعود له : عند تسجيلك في مدرسة كذا؛ أساعدك بمبلغ ألف درهم شهريا مدة دراستك، فيسجل الموعود في هذه الكلية بعد هذا الوعد الصادر عن الواعد . أو يقول الواعد لغيره : اخطب فتاةً ومصاريف الزفاف عليَّ، فيخطب الموعود فتاة بعد هذا الوعد .

يعد الوفاء بالوعود من مكارم الأخلاق عند جميع المسلمين، بل وعند كل البشر، وقد اتفق كل العقلاء على أن الوفاء بالوعود من أَجَلِّ شيم وأخلاق المجتمعات الراقية المتحضرة، إذ من شأنه أن يجعل هذه الحياة مستقرة آمنة مطمئنة، تشكل انطلاقة قوية نحو عمارة الأرض كما أوصى بذلك الله تعالى .

وبصرف النظر عن هذه الأخلاقيات؛ هل يمكن لمن وُعد وعدا أخلفه الواعد؛ أن يتجه للقضاء من أجل تحقيق الوعد كما صدر عن الواعد؟ أم أن القضاء غير معني بهذه الأخلاقيات؟

مبدئيا؛ لا خلاف بين أهل كل المذاهب في استحباب الوفاء بالوعود، أخذا بظاهر كثير من النصوص الشرعية منها قوله تعالى : **يَاأَيُّهَاالَّذِينَآمَنُوااأَوْفُوابِالْعُقُودِ** (المائدة : ١)، ونص الحديث الذي يذم

[1] - انظر شرح الدردير على أقرب المسالك ٣/١٥ (مطبوع إلى جانب حاشية الصاوي).
[2] - المصدر نفسه ٣/١٥.

مخلفي الوعود: (**آية المنافق ثلاث؛ إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**)[1]. فمن أخلف الوعد فهو آثم فيما بينه وبين ربه.

أما اللجوء للقضاء دفعا للواعد إلى الوفاء بوعده ففيه أقوال:

القول الأول: يقضى بها مطلقا، من المالكية من أوجب القضاء لصالح الموعود عند إخلاف الوعد في كل حال.

قال الإمام الحطاب: "فقيل: يقضى بها مطلقًا"[2].

وهو قول ابن شبرمة[3]، وعمر بن عبد العزيز[4].

وقال العلامة ابن الشاط في حاشيته على فروق القرافي عند قوله: "واعلم أن الفقهاء اختلفوا في الوعد؛ هل يجب الوفاء به شرعا؟ أم لا؟.. إلى آخر الفرق"؛ «قلت: الصحيح عندي القول بلزوم الوفاء بالوعد مطلقا»[5].

وهذا الرأي تبناه **كثير من المعاصرين** منهم:

- مستشار بيت التمويل الكويتي الشيخ بدر المتولي عبد الباسط؛ الذي قال: إن كل وعد بالتزام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا، يكون وعدا ملزما قضاء وديانة[6].
- فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩: قالوا إن ما يمكن الإلزام به ديانة يمكن الإلزام به قضاء، إذا اقتضت المصلحة ذلك، وأمكن للقضاء التدخل فيه[7].
- الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه بيع المرابحة للآمر بالشراء[8]، ودافع عنه كثيراً، وأتى فيه بمناقشات طويلة مع من خالفه.

القول الثاني: لا يقضى بها مطلقا، يعني أنه لا يقضى إطلاقا على من أخلف وعده تحت أي ظرف وكيفما كان أثر ذلك على الموعود.

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب علامة المنافق رقم الحديث ٣٣.
2 - تحرير الكلام في مسائل الالتزام ١٥٤، وانظر البيان والتحصيل ٨/١٨
3 - المحلى ٦/٢٧٨
4 - فتح الباري ٥/٢٩٠
5 - إدرار الشروق على أنوار الفروق ٤/٢٤
6 - بيع المرابحة كما تجريه المصارف الإسلامية ٩
7 - بيع المرابحة كما تجريه المصارف الإسلامية ١٠
8 - بيع المرابحة كما تجريه المصارف الإسلامية ٦٢ وما بعدها

وهذا قول الجمهور[1] وابن حزم[2] وبعض المالكية[3]، إذا قالوا باستحباب الوفاء بالوعد ابتداء.

ولهم في ذلك بعض الأدلة المرجوحة، من ذلك أن الوعد بأمرٍ في المستقبل يَحْرُمُ بلا استثناء؛ لقوله تعالى: **وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ** (الكهف: ٢٣-٢٤)[4].

قال ابن العربي: «قَوْله تَعَالَى: **وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ** (الكهف: ٢٣-٢٤).

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: هَذَا تَأْدِيبٌ مِنْ اللَّهِ لِرَسُولِهِ، أَمَرَهُ فِيهِ أَنْ يُعَلِّقَ كُلَّ شَيْءٍ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إذْ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ وَمِنْ نَفِيسِ اعْتِقَادِهِمْ "مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ"، لَا جَرَمَ فَلَقَدْ تَأَدَّبَ نَبِيُّنَا بِأَدَبِ اللَّهِ حِينَ عَلَّقَ الْمَشِيئَةَ بِالْكَائِنِ لَا مَحَالَةَ، فَقَالَ يَوْمًا وَقَدْ خَرَجَ إلَى الْمَقْبَرَةِ: "**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**[5]"»[6].

ولأنه في معنى الهبة قبل القبض[7]، فهو تبرع محض من الواعد، والتبرعات غير لازمة فيجوز فسخها قبل القبض ولا تلزم الواعد.

وقد رد على هذه الآراء غير الموجبة للقضاء بالوعد بما لا يسع هذا المقال لذكره.

وقال الحطاب: «هذان القولان ضعيفان جدا»[8].

القول الثالث: يقضى بالعدة إذا خرجت على سبب

وهو القول الذي ذهب إليه أصبغ من المالكية[9]، ومفاده أن الوعد يكون ملزما قضاءً إذا تعلق بسبب ولو لم يتحقق بعدُ، أي إن الوعد يلزم، حتى لو لم يدخل الموعود في مقتضى هذا الوعد.

وذلك كما رأينا في القسم الثالث آنفا؛ كأن يقول الأول: أريد أن أكمل دراستي فأسلفني، فيجيب الواعد: نعم. أو أن يقول الواعد للموعود: سأعطيك مبلغا من المال من أجل الزواج. فههنا ذكر سبب

---

1 - الحنفية والشافعية والحنابلة.
2 - المحلى ٦/٢٧٨
3 - انظر البيان والتحصيل ٨/١٨
4 - انظر: الفروع لابن مفلح ١١/٩٢، المبدع في شرح المقنع ٨/١٣٨، الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات ٣/٤٨٩
5 - صحيح مسلم كتاب الجنائز: بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالدُّعَاءِ لِأَهْلِهَا، رقم ٩٧٤.
6 - أحكام القرآن ٣/٢٢٧
7 - انظر: الفروع لابن مفلح ١١/٩٢، المبدع في شرح المقنع ٨/١٣٨، الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات ٣/٤٨٩
8 - يعني القول بالقضاء مطلقا والثاني بعدم القضاء مطلقا. انظر: تحرير الكلام ١٥٧
9 - انظر النوادر والزيادات ١٢/٢٠٤

الوعد؛ في الأول متابعة الدراسة وفي الثاني الزواج. فيلزم الوفاء ويقضى به لو امتنع، حتى لو لم يدخل الموعود في متابعة الدراسة (الصورة الأولى) أو في الزواج (الصورة الثانية) بعدُ.

قال الإمام الحطاب: «وقيل: يُقضى بها إن كانت على سبب وإن لم يدخل الموعود بسبب العدة في شيء، كقولك: أريد أن أتزوج، أو أن أشتري كذا أو أن أقضي غرمائي فأسلفني كذا، أو أريد أن أركب غداً إلى مكان كذا فأعرني دابتك، أو أن أحرث أرضي فأعرني بقرتك فقال: نعم، ثم بدا له قبل أن يتزوج، أو أن يشتري، أو أن يسافر، فإن ذلك يلزمه ويقضى عليه به **ما لم تترك الأمر الذي وعدك عليه**، وكذا لو لم تسأله وقال لك هو من نفسه: أنا أسلفك كذا، أو أهب لك كذا لتتزوج، أو لتقضي دينك أو نحو ذلك، فإن ذلك يلزمه ويقضي عليه به، ولا يقضى بها إن كانت على غير سبب، كما إذا قلت: أسلفني كذا ولم تذكر سبباً، أو أعرني دابتك أو بقرتك ولم تذكر سفراً ولا حاجة، فقال: نعم ثم بدا له، أو قال هو من نفسه: أنا أسلفك كذا، أو أهب لك كذا، ولم يذكر سبباً، ثم بدا له»[1].

غير أن هذا الوعد مرتبط بمدى سعي الموعود لتحقيق السبب، وإلا فإنه عند التراجع عن تحقيق السبب الذي من أجله كان هذا الوعد فإنه يصير لاغيا. وقلَّ من تنبه لهذا عند الإمام الحطاب.

القول الرابع: وهو الوعد الذي بسببه دخل الموعود في كلفة، ومفاده أن الواعد إذا أدخل الموعود بسبب هذا الوعد في كلفة؛ لولا هذا الوعد ما دخل فيه؛ فإنه يلزم قضاءً عند عدم الوفاء. وهذا هو المشهور من الأقوال عند المالكية.

ومثاله كما قال سحنون بعد سؤاله: "ما الذي يلزم من العدة في السلف والعارية"؟ قال: «ذلك أن يقول الرجل للرجل اهدم دارك وأنا أسلفك، أو أخرج إلى الحج وأنا أسلفك، أو تزوج امرأة وأنا أسلفك»[2].

وهذا القول هو الذي حل واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه المالية الإسلامية في هذا العصر، وهو إمكانية تخلي أحد المتواعديْن عن إتمام ما بدأاه من عمل، إذ من شأن عدم القول بهذا الرأي الأخير أن تشيع الفوضى في التعاملات المالية التي تبنتها المصارف التشاركية، إذ يمكن للمشتري –لولا هذا الرأي– غالبا بعد أن وعد المأمور باقتناء عقار مثلا من التراجع عن إتمام العمل؛ مما قد يسبب خسارة فادحة للمصارف التشاركية.

---

[1] - تحرير الكلام ١٥٤

[2] - النوادر والزيادات ١٢/٢٠٤

وهو الرأي الذي أخذت به أغلب المجامع الفقهية التي تناولت هذا الموضوع؛ منها: قرار المجمع الفقهي الإسلامي بالمدينة المنورة؛ رقم: ٢–٣. إذ نص في فقرته الثانية: «الوعد – وهو الذي يصدر من الآمر أو المأمور على وجه الانفراد – يكون ملزمًا للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقًا على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد. ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر»[1].

وهذه أبيات نظمها الفقيه عبد السلام السميج رحمه الله تبين أحكام الوعد كما رأينا:

وإنْ أَرَدْتَ ضابطًا للوعدِ	فاسمع لما أذكرُ في ذا الحدِّ
إخبارُ مُخْبِرٍ عن الإنشاء	للعُرْفِ فيما يأتي والحِبَاء
ولا خلافَ جاء في استحباب	وفائها عند ذوي الألباب
أقوالهم أربعٌ في القضاء	بها على من مال للآباء
ثالثها إن كان ذاك لسببْ	من دافع أو من له ذاك الأربْ
فأول كقوله: أنا أَهَب	لك كذا لِتَقْضِيَنَّ ما وجب
والثاني فَلتُسْلِفْنِي ذا لأَغْنَمَا	أو اَقضينَّ بِنَعَمْ قد أنعَمَا
رابعُها وهو الأصح المقسط	ن كان ذا لسبب يُوَرِّطُ

وخلاصة لهذا المبحث، نؤكد على الإنسان أن يحتاط وألا يتسرع في إطلاقه للوعود إلا إذا غلب على ظنه أنه قادرٌ على الوفاء بها، لما توعَّدت به الشريعة الإسلامية مخلفي الوعود بالتهديد والعقاب والوصف السيء.

كما أن الإنسان إذا وعد غيره وعدا بسببه دخل في كلفة فعليه وجوبًا الوفاءُ؛ وإلا للقضاء إجباره عليه إن امتنع. وهذا الرأي السديد الذي صدر عن السادة المالكية هو الذي تبنته أغلب المجامع الفقهية، وعملت به أغلب المصارف الإسلامية في العالم.

ومن ثم نطرح السؤال؛ كيف تعامل المشرع المغربي مع المصارف التشاركية بخصوص مسألة الوعد في بيع المرابحة للآمر بالشراء؟ هل ألزمت الواعد بإتمام ما ابتدأه من عمل؟ وما طريقة ضمان حق المصرف المأمور

[1] - مجلة المجمع (العدد الخامس، ج٢ ص١٥٩٩).

بالشراء في حالة إلزام الواعد إتمام ما ابتدأه من عمل؟ وكيف أبعد المشرع صورية هذا العقد قبل إبرامه وجعله وعدا ليس عقدا؟

المبحث الثاني: الوعد بيع المرابحة للأمر بالشراء وفق منشور والي مصرف المغرب المنظم لعمليات المصارف التشاركية

استهل منشور والي مصرف المغرب المنتجات التي ستعتمدها المصارف التشاركية ببيع المرابحة؛ وذلك لأنه العقد الأكثر شيوعا في تعاملات هذه المصارف، ولكونه الأكثر أمانا بالنسبة إليها، كما أن أغلب الناس في هذا العصر إنما يلتجئون للخدمات المصرفية لاقتناء العقارات، واقتناء العقار لا يتم غالبا إلا عن طريق بيع المرابحة.

فما هو بيع المرابحة؟ وما هي أركانه؟ وما مشروعيته؟ وكيف تناول المشرع المغربي هذا العقد؟ وهل اعتُمد فقه المالكية ومشهورهم بخصوص أحكام الوعد؟

أولا: مفهوم بيع المرابحة.

قال الرجراجي: «هو أن يسمي له الثمن الذي اشترى به تلك السلعة ويربحه عليه. إما على جملة الثمن كقوله: اشتريت بألف؛ فيربحه على الجملة، أو يربحه على أجزاء الثمن، كقوله: للعشرة أحد عشر؛ قَلَّ الثمن أو كثر»[1].

وقال بهرام: «يبيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه»[2].

وبيع المرابحة عند كل فقهاء المذاهب لا يخرج معناه عما ذكره المالكية.

وأما بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية فلم يتطرق لتعريفه الفقهاء الأولون؛ لأنه لم يكن عندهم بالصيغة كما هي الآن. وقد عرفه المشرع المغربي في المادة الثالثة من منشور والي مصرف المغرب بيع المرابحة بأنه: «**كل عقد يبيع بموجبه مصرف تشاركيٌّ منقولا أو عقارا محددا وفي ملكيته لعميله بتكلفة اقتنائه مضافٍ إليها هامش ربح متفق عليهما مسبقا، يتم الأداء من طرف العميل لهذه العملية تبعا للكيفيات المتفق عليها بين الطرفين**».

---

[1] - مناهج التحصيل ٧/٧.
[2] - تحبير المختصر ٣/٦٥٥

فمن خلال هذا التعريف يتضح بأن هذا العقد لابد له من تضمن العناصر الآتية[1]:

ثانيا: أركان عقد المرابحة:

- العاقدان: وهما الواعد بالشراء (المشتري الثاني) والموعود له (المشتري الأول).
- المعقود عليه: المثمن، والثمن، والربح الزائد على الثمن.
- الصيغة: تكون بلفظ بيع المرابحة وفيها إيجاب وقبول بين الطرفين: المشتري الأول، وهو البائع والمأمور بالشراء في عقد المرابحة، والمشتري الثاني، وهو الآمر بالشراء في عقد المرابحة.

ثالثا: شروط عقد المرابحة:

- أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني.
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من الأموال الربوية.
- أن تكون السلعة مملوكة ملكية تامة للبائع الثاني (المصرف).
- أن يكون العقد الأول صحيحا.

رابعا: مشروعية عقد المرابحة:

أما بيع المرابحة للآمر بالشراء كما هي عند المصارف الإسلامية فلم يقع في زمن النبوة حتى نبحث فيه عن دليل شرعي خاص، وإنما هو بيع حادث ألجأت إليه ضرورة البحث عن صيغة شرعية تتواءم مع القواعد والمقاصد الشريعة بعد شيوع القروض بالربا.

ومن هذه القواعد العامة التي تدل على إباحة هذا العقد؛

قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، فلفظ الشيء عام ينطبق على العقود وغيرها، لذا نقول: الأصل في العقود الإباحة. والأدلة على إعمال هذه القاعدة كثيرة جدا منها:

- قال الدكتور يوسف القرضاوي: «وقد استدل علماء الإسلام على أن الأصل في الأشياء والمنافع الإباحة، بآيات القرآن الواضحة من مثل قوله تعالى: **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا** (البقرة:

[1] - للتوسع والبيان ينظر كتاب: المصارف التشاركية الإسلامية بالمغرب في إطار الفقه المالكي وأدلته للشيخ عبد الله ابن الطاهر ١٢٦

٢٩)، وقوله تعالى: **وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ** (الجاثية: ١٣)، وقوله: **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً**، (لقمان: ٢٠).

وأحب أن أنبه هنا على أن أصل الإباحة لا يقتصر على الأشياء والأعيان، بل يشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة، وهي التي نسميها "العادات أو المعاملات"؛ فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقيد إلا ما حرمه الشارع وألزم به. وقوله تعالى: **وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ** (الأنعام: ١١٩)، عام في الأشياء والأفعال»[1].

قال صلى الله عليه وسلم: «**الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه**»[2].

وفي هذا الحديث دليل الأصل في الأشياء، وأن منطقة العفو مرادف الإباحة. ففي مشكاة المصابيح: «وَمَا أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْ بَيَانِ تَحْرِيمِهِ وَتَحْلِيلِهِ رَحْمَةً مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ. (فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ): أَيْ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ وَأَبَاحَ فِي أَكْلِهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا** (البقرة: ٢٩).

خامسا: كيف تناول المشرع المغربي الأحكام المتعلقة بالوعد؟

تناول المشرع المغربي مسألة الوعد ضمن أحكام خاصة بالمرابحة للآمر بالشراء، المادة ١١ وما بعدها.

استُهلت هذه المواد بتعريف تطبيقي لعقد المرابحة بالشراء، إذ نصت المادة ١١ على أنه: «**يمكن للمؤسسة أن تقتني عقاراً أو منقولاً بناءً على طلب العميل بغرض بيعه له في إطار عقد مرابحة كما هو معرف في المادة ٣، وتعتبر العملية "مرابحة للآمر بالشراء»**.

[1] - مقالة الأصل في الأشياء الإباحة، مقالة منشورة بموقع الدكتور القرضاوي على الانترنت.
[2] - سنن الترمذي أبواب اللباس باب ما جاء في لبس الفراء رقم الحديث ١٧٢٦ وحسنه الألباني.

ثم ذكر بأن هذا العقد يمكن أن يسبقه وعد ملزم من طرف الآمر بالشراء. ففي الفقرة الثانية من المادة ١١ :

يمكن أن يسبق عقد المرابحة وعدٌ أحادي بالشراء من طرف العميل، ملزم له بمجرد امتلاك المؤسسة للعين.

أكد المشرع على أن العميل الآمر بالشراء لابد من إلزامه بتنفيذ وعده بالشراء بعد تملك المؤسسة المصرفية للعين المتفق عليها، وبمفهوم المخالفة يحق له التراجع عن وعده وإخبار المؤسسة بذلك قبل شرائها للعين.

والمشرع بهذا أخذ بمشهور ما قاله المالكية بخصوص الوعد، وهو أن العميل الآمر بالشراء إذا وعد المصرف بشراء العين بعد اقتناء المصرف لها فيلزمه الشراء، وإلا عُدَّ مخالفا للقانون، لأن مشهور المذهب كما رأينا أن الواعد يصير ملزما بتنفيذ وعده إذا أدخل الموعود (المصرف) في كلفة، والكلفة هنا هي اقتناء العين المتفق عليها.

وهذا القول هو السديد الذي يتوافق –في نظري– مع أحكام الشريعة ومقاصدها، إذ كيف يستساغ القول بتحميل المأمور (المؤسسة المصرفية) جميع المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بالموعود به مع أن المخاطر والأضرار وقعت بسبب هذا الوعد، وإعفاء الآمر (العميل) من ذلك كله حتى بمجرد الوفاء بوعده؟ ولو سلم القول بعدم لزوم وفاء الآمر لوعده قضاء، ثم حصل ضرر فعلي بسبب وعد الآمر، ألا يلزم تحميل هذا الأخير الحد الأدنى من المسؤولية والمتمثلة في التعويض عن الضرر الفعلي، الناتج عن إخلاف وعده[1]؟

ومن أجل عدم التحايل على هذا العقد، ودفعًا لإشكالية صورية هذا الوعد وكونه بيعا وليس وعدا، مثل ما كان في السابق[2]، الذي كان ينص على إبرام الوعد والعقد في وثيقة واحدة؛ فقد أتى المشرع بما يدفع هذا، إذا نص على وجوب جعل عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء في ثلاث وثائق منفصلة هي[3]:

١. عقد الوعد بالشراء الأحادي الجانب الصادر عن العميل الآمر بالشراء.

٢. عقد شراء العين من طرف المصرف مع تحقق القبض الحقيقي أو الحكمي.

٣. عقد المرابحة.

---

[1] - انظر: الوعد الملزم في الاجتهاد الفقهي وتطبيقاته في عقد المرابحة كما تجريها المصارف التشاركية للأستاذ لحسن غمادي ١٤٧ مجلة أطروحة، سلسلة للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية – العدد الثاني- أكتوبر ٢٠٢٠

[2] - دورية مصرف المغرب (G/٣٣/٢٠٠٧)

[3] - الفقرة الثانية من المادة ١٤ من منشور والي مصرف المغرب رقم (١ و ١٧) ٢٧ يناير ٢٠١٧.

وتأكيدا لهذا، نص المشرع في المادة ١٤ على أنه: «**لا يجوز أن يقترن الوعد الأحادي بالشراء الصادر عن العميل بوعد ملزم بالبيع صادر عن المؤسسة لفائدة العميل**».

وذلك حتى لا يصير الوعد بمثابة عقد لا يمكن التراجع عنه، لأنه إن صدر الوعدان معًا في آن واحد خرج ذلك عن حقيقة الوعد إلى حقيقة البيع، والعبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.

وتفاديا للنزاعات التي قد تحصل بين المتعاقدين فإن المشرع نص في الفقرة الثالثة من المادة ١١: «**يحدد الوعد مواصفات العين وكيفيات وأجل تسليمها للعميل**».

وأما إشكال عدم وفاء الزبون الآمر بالشراء بوعده وطريقة استخلاص قدر الضرر الذي يلحق المصرف جراء عدم الوفاء؛ فتم حله عن طريق فرض وضع مبلغ نقدي على الآمر بالشراء في حساب خاص لدى المصرف، يستخلص منه المصرف قدر الضرر الذي لحقه. ففي المادة ١٢: «**يمكن للمؤسسة أن تطلب دفع مبلغ نقدي يسمى "هامش الجدية" لضمان تنفيذ وعد العميل، وتحتفظ المؤسسة بهامش الجدية في حساب خاص، ولا يحق لها التصرف فيه، على ألا يتعدى هذا المبلغ نسبة من كلفة اقتناء العين من طرق المؤسسة يحدها مصرف المغرب**».

كما أن تراخي المؤسسة المصرفية عن تسليم العين في الأجل المتفق عليه للآمر بالشراء؛ فإن للزبون أن ينهي الالتزامات الناشئة عن وعده، ويمكنه أن يسترجع مبلغ هامش الجدية في الحال، وله أيضا المطالبة بالتعويض جراء عدم الوفاء بتسليم العين.

ففي الفقرة الثانية من المادة ١٤: «**إذا لم تسلم المؤسسة العين للعميل في الأجل المحدد وحسب الكيفيات والمواصفات المحددة في الوعد، ينقضي الالتزام الناشئ عن الوعد، وللعميل أن يسترد هامش الجدية من المؤسسة في الحال، كما له أن يطالب المؤسسة بتعويض الضرر الفعلي المثبت الذي لحق به**».

وبالمقابل؛ فإن العميل أيضا مهدد باقتطاع جزء من هامش الجدية أو كله في حالة نكوله عند إتمام ما اتفق عليه مع المؤسسة المصرفية، بعد إثبات الضرر وبيان قدره. ففي المادة ١٣: «**في حالة عدم وفاء العميل**

بوعده بالشراء، يجوز أن تقتطع المؤسسة من هامش الجدية مبلغا لا يتجاوز مقدار الضرر الفعلي المثبت الذي تحملته من جراء ذلك، دون المطالبة بمبلغ إضافي».

اتضح من خلال هذا المقال أن رأي المالكية المشهور القاضي بأن الواعد يتحمل مسؤولية وعده إذا أدخل الموعود له في كلفة بسبب هذا الوعد هو القول السديد الذي يتوافق مع أحكام الشريعة ومقاصدها الساعية إلى تقليل النزاعات وتحمل المسؤوليات. كما ظهر أيضا أن منشور والي مصرف المغرب رقم (١ / و ١٧) ٢٧ يناير ٢٠١٧ استند في أحكامه لاسيما عقد المرابحة للآمر بالشراء إلى مشهور المذهب، واجتهد المشرع أيضا في حماية كل الأطراف، سواء الآمر أو المأمور عبر تقنين مجموعة من الإجراءات كهامش الجدية والتعويض عن الضرر الذي قد يلحق الأطراف المتعاقدة جراء عدم الوفاء.

غير أنه في نظري، وبالرغم من مشروعية هذه الإجراءات كما أملى بذلك المجلس العلمي الأعلى، كان الأوْلى الخروج من الخلاف في مسألة الوعد الملزم، خصوصا مع وجود بديل شرعي غير مختلف فيه، وهو اعتماد خيار الشرط المجمع على جوازه، وصورة هذا الصيغة أن يطلب الزبون من المصرف أن يشتري عينًا محددة مع تحديد هامش ربح يتفقان عليه لصالح المصرف دون وعد ملزم مع ما يترتب عليه، وبعد ذلك يشترط المصرف عند اقتناء العين المحددة من البائع الأصلي خيار الشرط مدة محددة، يعني أنه إذا لم يبعه للواعد فإنه يحق له إرجاع العين له، وإذا اقتنى الواعد العقار كما هو متفق عليه فهو أيضا بالشرط كما هو عند الفقهاء، غير أن المصرف هنا يشترط مدة أقل من المدة التي اشترطها هو على البائع الأصلي، حتى يبقى له متسع في حالة إعمال خير الشرط بالنسبة للزبون. وفي هذا الحل خروج من الخلاف وإعمال لمقاصد الشريعة وبعدٌ عما يريبنا إلى ما لا يريبنا.

المراجع:

١. أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢. إدرار الشروق على أنوار الفروق، وهو حاشية الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ)، مطبوع إلى جانب أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، و« تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية » للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتي المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، نشر عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٣. المصارف التشاركية الإسلامية بالمغرب في إطار الفقه المالكي وأدلته، دراسة تأصيلية مقارنة على ضوء المذاهب الأربعة، للشيخ عبد الله (ابن الطاهر) التناتي السوسي، مطبعة النجاح الجديدة ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

٤. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، تحقيق محمد حجي وآخرون، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥. بيع المرابحة كما تجريه المصارف الإسلامية دراسة في ضوء النصوص والقواعد الشرعية، للدكتور يوسف القرضاوي، نشر مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥م.

٦. تحبير المختصر وهو الشرح الوسط على مختصر خليل في الفقه المالكي، لتاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري (المتوفى: ٨٠٣ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، والدكتور حافظ بن عبد الرحمن خير، نشر مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م.

٧. تحرير الكلام في مسائل الالتزام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤هـ)، تحقيق عبد السلام محمد الشريف، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٨. تذكرة الحكام في البحث في الوعد والالتزام للمرحوم عبد السلام السميح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بتاريخ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر نشر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

١٠. الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات لمحمد بن بدر الدين البلباني الحنبلي (ت: ١٠٨٣ هـ) للدكتور عبد العزيز بن عدنان العيدان، والدكتور أنس بن عادل اليتامى، نشر دار الركائز للنشر والتوزيع – الكويت، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.

١١. دورية مصرف المغرب (G/٣٣/٢٠٠٧).

١٢. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي — مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٤. شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الإِمَامِ مَالِكٍ (الشرح الصغير)؛ مطبوع إلى جانب بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير. نشر دار المعارف، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥. شرح حدود ابن عرفة للرصاع (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية). لمحمد بن قاسم الأنصاري، أبي عبد الله الرصاع التونسي المالكي (المتوفى: ٨٩٤هـ). نشر المكتبة العلمية، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ.

١٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. نشر دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

١٧. الفروع لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، طبع إلى جانبه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨. المبدع في شرح المقنع لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، الدروة الخامسة، العدد الخامس. الجزء الثاني ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٠. المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) نشر دار الفكر – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢١. مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد، نشر المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٢. المختصر الفقهي، لمحمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (المتوفى: ٨٠٣ هـ)، تحقيق الدكتور حافظ عبد الرحمن محمد خير. نشر مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

٢٣. المعَاملاتُ الماليَّةُ أَصَالَة وَمُعَاصَرَة، لأبي عمر دُبْيَان بن محمد الدُّبْيَان، نشر مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض – المملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ.

٢٤. معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٥. مقالة الأصل في الأشياء الإباحة، مقالة منشورة بموقع الدكتور القرضاوي على الانترنت.

٢٦. منَاهِجُ التَّحصيلِ ونتائج لطائف التَّأْوِيل في شَرحِ المدَوَّنة وحَلِّ مُشكِلاتها، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي (المتوفى: بعد ٦٣٣هـ)، اعتناء أبو الفضل الدّمِيَاطي – أحمد بن علي، نشر دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٧. منشور والي مصرف المغرب رقم (١ /و١٧) ٢٧ يناير ٢٠١٧.

٢٨. النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهات، لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: جـ ١٢: الدكتور أحمد الخطابي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٩. الوعد الملزم في الاجتهاد الفقهي وتطبيقاته في عقد المرابحة كما تجريها المصارف التشاركية للأستاذ لحسن غمادي، ١٤٧ مجلة أطروحة، سلسلة للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية – العدد الثاني– أكتوبر ٢٠٢٠.

شبهة الحيّل الفقهيّة لبعض المنتجات الماليّة في البنوك الإسلاميّة

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية -

جامعة الشهيد أحمد زبانة - دولة الجزائر

يهدف الابتكار المالي في الاقتصاد الاسلامي إلى إعادة تأهيل منتجات قائمة أو تطويرها أو تصميم منتجات جديدة بديلة مبتكرة في إطار ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية. وفي البنوك الإسلامية كما هو معروف أن ابتكار المنتجات المالي يعتمد على هندسة عكسية مبنية على المحاكاة والتحوير من جهة، وعلى هندسة ابتكارية أصيلة في تصميم لأدوات ومنتجات بوسائل إسلامية. لكن بالمقابل هناك بعض المنتجات المالية لم تسلم من النقد بسبب الشبهات التي أثيرت حولها لكونها مجرد حيل مفضية إلى الربا.

وبناءً على ما تم ذكره، فإن الإشكالية هذا البحث تكون على النحو التالي: "**ما هي المنتجات المالية في البنوك الاسلامية محل شبهة الحيّل الفقهيّة؟**".

ولأجل الاجابة على هذه الاشكالية ؛ قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

- المبحث الأول: مفهوم الحيّل الفقهية في الشريعة الاسلامية.
- المبحث الثاني: المنتجات المالية الاسلاميّة محل الشبهة.

المبحث الأول: مفهوم الحيّل الفقهية في الشريعة الاسلامية.

أولاً: تعريف الحيلة الفقهية وحكمها الشرعي:

الحيلة لغةً: اسم من الاحتيال[1]، وهو الحذق وجودة النظر والقدرة على دقة التصرف[2]. والحيلة اصطلاحًا: هي: "الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل إلى حصول غرضه، بحيث لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والفطنة؛ فهذا أخص من موضوعها في أصل اللغة، وسواء كان المقصود أمرًا جائزًا أو محرمًا، وأخص من

[1] محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، "مختار الصحاح"، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2008م، ص: 97.
[2] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، "لسان العرب"، المجلد 11، دار الحديث، دط، القاهرة، مصر، ص: 186.

هذا استعمالها في التوصل إلى الغرض الممنوع منه شرعًا، أو عقلاً، أو عادة، فهذا هو الغالب عليها في عرف الناس؛ فإنهم يقولون: فلان من أرباب الحيل، ولا تعاملوه فإنه متحيّل، وفلان يعلم الناس الحيل، وهذا من استعمال المطلق في بعض أنواعه كالدابة والحيوان وغيرهما[1]، وباختصار فالحيّلة هي: "طرق خفية يتوصل بها صاحبها إلى حصول غرضه ولا تعرف إلا بذكاء ودهاء"[2].

حكمها الشرعي: عبَّر الإمام أبو إسحاق الشاطبي المالكي– رحمه الله– عن الحيلة بقوله: "إن حقيقتها المشهورة تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي، وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر"، وقال كذلك: "فمآل العمل فيها خرم قواعد الشريعة في الواقع"[3]. أما الشيخ الطاهر بن عاشور المالكي–رحمه الله– فقد عرَّفها بأنها: "إبراز عمل ممنوع شرعًا في صورة عمل جائز، أو إبراز عمل غير معتد به شرعًا في صورة عمل معتد به لقصد تفصيلي من مؤاخذاته"[4]. إلا أن نظرة الفقهاء إلى معنى الحيل قد تعددت بناءً على مقصد كل مكلف من فعلها، ولأهمية ذلك نختصر أهم المعاني التي احتوت التعريف بالحيل وهي كالتالي[5]:

ا. **المعنى الأول: الحيل الجائزة**: الوصول إلى المقاصد الشرعية بالوسائل المشروعة، مثل: النكاح والبيع والرخص الفقهية، والحنفية تُرجح هذا المعنى، وهو قريب من المعنى اللغوي، وهذا يتضمن معنى الخروج من المضايق بوجه شرعي؛ ليكون مخلصًا شرعيًّا لمن ابتلي بحادثة دينية على اعتبارها نوعًا من الحذق وجودة النظر.

ب. **المعنى الثاني: لا يجوز (محرم)**: الوصول إلى المقاصد غير المشروعة بالوسائل غير المشروعة، مثل: عدم تأدية الصلوات المكتوبة بشرب الخمر قبل أوقاتها.

---

[1] ابن القيم الجوزية، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، المجلد الثاني، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 2003م، ص252.

[2] فؤاد بن حدو، " المنتجات المالية في البنوك الاسلامية بين الابتكار والحيل الفقهية (المخارج الفقهية)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 71.

[3] إبراهيم بن موسى الشاطبي، "الموافقات في أصول الشريعة"، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1975م، ص 201.

[4] محمد الطاهر بن عاشور، "مقاصد الشريعة الاسلامية"، البصائر للانتاج العلمي، الطبعة الأولى، دم،1998م، ص: 251.

[5] صالح سالم النهام، " الحيل في الشريعة الاسلامية"، مجلة الوعي الاسلامي، 2018، تاريخ الاطلاع: 26/10/2020م، على الساعة: 00 و17د، انظر الرابط: http://alwaei.gov.kw/volumes/559/derasat/Pages/Heyal.aspx.

ج. **المعنى الثالث: قسم منه يجوز والأخر خلافه**: الوصول إلى المقاصد المشروعة بالوسائل غير المشروعة، مثل: سرقة أو غصب سكين الغير واستعماله لذبح الأضحيّة.

د. **المعنى الرابع: وفيه خلاف بين الفقهاء**: الوصول إلى المقاصد غير المشروعة بالوسائل المشروعة، مثل: بيع العينة، والتحليل، والسفر أيام رمضان للهروب من الصيام.

ومن هنا يتضح أن الحيل الشرعيّة هي تلك الحيّل التي أجازها جمهور العلماء فكانت بذلك شرعيّة وبالتالي فهي قصد التوصل إلى تحويل حكم لآخر بوساطة مشروعة في الأصل [1]. يقول الامام السرخسي الحنفي– رحمه الله – إن: "حيلة ما يتخلص به الرجل من الحرام، أو يتصل به إلى الحلال" واتبع هذا التعريف بأن ما كان من هذا النوع من الحيل " فهو حسن"، وقال في موضع آخر " فلا بأس به "[2]. أما الحيّل غير الشرعيّة هي إحدى الوسائل التي تؤدي إلى المناقضة بين مقاصد المكلف ومقاصد الشارع؛ لأن باعث المكلف أو قصده يخالف به مقاصد الشرع، أما إذا كان فعله لا يناقض الشريعة ويحقق مقاصدها فهو لاشك جائز؛ لعدم وجود خلاف بين مقاصد المكلف ومقاصد الشارع[3]. يقول د. سامر مظهر قنطقجي: "إنه ما يخشى عليه من تتبع الحيل كونها سبيلاً مفضية إلى منهج التفلت"[4]. إن إدخال سلعة غير مقصودة أصلاً في عملية التبادل بحيث يكون دخولها كخروجها، حيث لا يسأل العاقد عن جنسها ولا صفتها ولا قيمتها ولا العيب فيها، لا يبالي بذلك البتة حتى لو كانت خرقة مقطعة أو أذن شاة أو عوداً من حطب، وهذه المرحلة أولى مؤداها التهاون بها، والمرحلة الثانية، تكون بعدم المبالاة مما يتمول أو لا يتمول، وقد يؤدي ذلك إلى عدم المبالاة بكونها مما يباع أو مما لا يباع حتى لو كانت مسجدا!! لذلك نجد بعض المحتالين تزداد فطنتهم بسبب تضعيفهم للضوابط بل وإقصائها نهائياً[5].

ثانيًا: أسباب دخول الحيل الفقهيّة على المعاملات في البنوك الإسلامية: نذكر منها:

- عدم التفرقة بين الحيل الممنوعة والمخارج الجائزة (الحيّل الجائزة)، أو الخلط الكبير بينهما؛

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي، " ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية"، دار الفكر، الطبعة العاشرة، دمشق، سوريا، 2016م، ص: 305.

[2] شمس الدين السرخسي، "المبسوط"، المجلد الثاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، 1989م، ص: 378.

[3] انظر الرابط السابق: http://alwaei.gov.kw/volumes/559/derasat/Pages/Heyal.aspx.

[4] سامر مظهر قنطقجي، "فقه الابتكار المالي: بين التثبت والتهافت-أصوله، قواعده، معاييره "، مطبوعات كاي، دم، الطبعة الثالثة، 2018م، ص: 209.

[5] نفس المرجع، ص: 209- 210

- حداثة تجربة البنوك الإسلامية، فإن أي تجربة جديدة تأخذ وقتها في النضج وتدارك الأخطاء؛
- الرغبة في منافسة البنوك الربوية، للوصول بالبنوك الإسلامية إلى نماذج مشابهة للربوية، تنافسها في الخدمات؛
- الرغبة في إيجاد صيغ في التعامل تلبي رغبات المؤسسين والمتعاملين، فعليه تم اعتماد صيغ في التمويل ظاهرها موافق للشريعة، لكنها كانت في حقيقتها وفي مآلها مشابهة لأعمال البنوك الربوية؛
- عدم وجود الخلفية الشرعية الكافية في الأحكام الشرعية، ولا الإدراك للمقاصد الشرعية في المال؛
- استمرار وجود شيء من الملاحظات على بعض الهيئات الشرعية؛ لوجود أعضاء في الهيئات أصحاب تخصصات لا علاقة لها بالفتوى والاجتهاد.

وسعياً من الفقهاء المعاصرين للتفرقة بين الصيغة القديمة أو الأصلية وبين الصيغة المستحدثة للعقد نجدهم يقومون بتسمية الصيغ المعاصرة بمسمى جديد، أو تمييزها بإضافة لقب لها يميزها عن الصيغة القديمة. فتسمى الصيغة الفقهية، أو الصيغة البسيطة. فمثلاً: مصطلح التورق الفقهي أو التورق البسيط يراد به التفرقة بين التورق المعروف لدى قدماء الفقهاء والتورق المنظم الذي تجريه البنوك الإسلامية، وهكذا يقال: عقد المرابحة البسيط، ومقابله عقد المرابحة المركب الذي تجريه البنوك[1].

المبحث الثاني: المنتجات المالية الاسلاميّة محل الشبهة

أولاً: المرابحة للآمر بالشراء:

١. **الإلزام بالوعد**: إن الإلزام بهذا الوعد صار كأنه عقد بيع، وليس مجرد وعد بالشراء، ودليل ذلك أن الآثار المترتبة على الوعد الملزم تماثل وتساوي آثار عقد البيع، فيدخل عقد المرابحة بالوعد الملزم في حكم بيع ما لا يملك، وهو من البيوع المنهي عنها[2]. أما تلفيقهم بين مذهبي المالكية والشافعية في الصيغة فهو لا يصح إذا خالف الإجماع أو أدى لقول محدث لم يقل به أحد الفقهاء القائلين بطرفي الصيغة المستحدثة[3]. وأن العملية اشتملت على عقدين: عقد البيع وعقد الوعد بالشراء اللازم وهذا

[1] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 388.
[2] رفيق يونس المصري، " بحوث في البنوك الإسلامية"، دار الكتبي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1990م، ص: 260، سعود محمد ربيعة، " صيغ التمويل بالمرابحة"، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 2000م، ص: 63.
[3] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 394.

من قرائن التحايل، ووجود الصورية في العقد إذا سلمنا بعدم تملك البنك للسلعة وحيازتها. أنه في بعض البنوك يقوم الزبون بتوقيع كمبيالات السداد قبل شراء البنك للسلعة مما يؤكد وجود حيلة [1]. وهي قريبة من هامش الجدية اليوم. فالذي يظهر أن البنك بهذه الصيغة لم يشتر ولم يبع بالصورة مما يؤكد وجود الحيلة الشرعية التي فيها قبض وضمان لما تملكه قبل إعادة بيعه للزبون، فهو ضامن للربح في كل الحالات، وهذا حال الوساطات المالية[2]. ولثبوت ذلك بالتجربة فإن عدداً لا بأس به من البنوك الإسلامية لا تلزم الزبون بصيغة الوعد الملزم [3]. وتعويضها بطلب الخيار بينها وبين زبونها مدته أكثر من (٣) أيام لتحديد جدية الزبون فان ثبت عدم الجدية أرجع السلعة دون خسائر[4]. عندما يكون عقد المرابحة على سلع لا تقصد عادة، وإنما تطلب نادراً، ومن فئة محددة، أو قد تصنع حسب طلب الزبون، أي ستصنع للبنك ثم سيعيد بيعها للزبون، وهذا مثل أجهزة ومعدات المصانع الكبيرة، أو الأجهزة الطبية غالية الثمن [5]. وعلى ما سبق فإن الوعد الملزم يمكن استخدامه في هذه الحالة وفي كل حالة شبيهة، مراعاة للمصالح العامة الضرورية لحياة الناس، ويكون في هذا الرأي توفيقًا بين قولي من رأى جواز الإلزام بالوعد ومن منعه.

٢. **الاعتماد المستندي**: إن جدية المرابحة تظهر عندما يحصل أي شيء للسلعة في الطريق، فإن الزبون لا يتحمل أي شيء إذا تلفت أو لم تصل، لأنها في حيازة وملك البنك. أما إن كانت المبايعات تتم فوراً بوساطة توقيع أوراق المرابحة دون حيازة من البنك ولا ضمان للسلعة فإننا بذلك نعود للموضوع السابق المتعلق بوجود الحيل في المرابحة. فالمرابحة لدى البنك الاسلامي شبيهة بالائتمان التجاري؛ أما المرابحة لدى البنك الربوي فهي ائتمان. واقترح بعض الفقهاء المعاصرين أن يستعاض عن المرابحة بالمضاربة بأن يدخل البنك شريكًا مع الزبون في هذه السلعة، وبلا شك فإنها صيغ أبعد عن شبه

[1] عبد الرحمن بن حامد الحامد، "تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المرابحة"، دار بلنسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003م، ص: 253

[2] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 398.

[3] عبد الرحمن بن حامد الحامد، "تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المرابحة"، مرجع سابق، ص: 253

[4] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 399

[5] نفس المرجع، ص: 400.

التحايل، لكنها لا تلبي احتياج الزبائن، لأنه ليست كل السلع سيوافق البنك على الدخول فيها شريكا مضاربًا لاعتبارات عديدة[1].

٣. **المرابحة العكسية (المراجحة)**: هذه الصيغة ليست مبتكرة ولا جديد فيها سوى الجمع بين عدة عقود ينتج منها منتج يقضي تماما على مصداقية البنوك الإسلامية ويلغي تمييزها على البنوك الربوية، فهو يجمع بين التورق المنظم وبين المرابحات الدولية التي تلفها الشبهات وبين التعاقد مع النفس التي منعها المعيار الشرعي لعقد الوكالة، وبين إلزام الوكيل بالمرابحة بنسبة محددة، وتضمينه رأس المال النسبة المتفق عليه مسبقًا، فهو يقضي على آخر حصن بقيت فيه عقود المضاربة، وهو: الودائع الاستثمارية[2].

ثانيًا: الإجارة:

الإجارة المنتهية بالتمليك: الإجارة مع الوعد بالتملك، والشراء الاستئجاري والبيع التأجيري[3]. تتهم هذه الصيغة بأنها حيلة من جانب البنك، وذلك لأنه يتحايل بها حتى يحتفظ بملكيته للسلعة لآخر قسط، ثم يملكها للمشتري بعد أن يكون استوفى جميع القيمة، زيادة في التحوط من قبل البنك لحقه، فعليه كانت الحيلة بأن يعقد البنك مع الزبون على هذه السلعة عقد إجارة، ويسدد المشتري الأقساط المنجمة، ثم عند نهاية الأقساط يملك البنك العين للمشتري بعقد بيع، سواء أكان هذا البيع بثمن معين، أم قيمة السلعة في يوم التمليك، أم بهبة مجانية من البنك للمشتري، فما مدى وجود الحيلة هنا، وما حكمها؟.

حقيقة وجود الحيلة في هذه الصيغة: من القرائن الدالة على التحايل:

- الجمع بين عقدين في صيغة واحدة، وفيهما عقد بيع بأجل.

---

[1] محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقة الإسلامي"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998م، ص: 241، عمار أحمد، "أثر التحول المصرفي في العقود الربوية"، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009م، ص: 571-575

[2] علي محي الدين القره داغي، "التورق البنكي بين التورق المنضبط والتورق المنظم: دراسة فقهية مقارنة"، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2011م،، ص: 211-212.

[3] محمد مصطفى أبو الشنقيطي، "دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة"، المجلد الأول، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2001م، ص: 439.

- الصورية في العقد مع تغيير المسمى؛ فإن العقد يسمى عقد إيجار، وحقيقته عقد بيع، لذا فإن هذا العقد يسمى أيضًا بعقد إيجار ساتر للبيع، لأن حقيقة المعاملة بيع لكن سترت بعقد الإيجار[1].

ومن أهم علامات أنه عقد بيع في الحقيقة: أن الأقساط التي يدفعها الزبون للبنك تعتبر جزءا من القيمة وليست أقساط إيجار، ويدل على ذلك أن القسط المدفوع أكثر من قيمة قسط الإيجار لمثل هذه السلعة. ودافع الحيلة أنه لو سُمي عقد بيع لكان المشتري متملكا للسلعة من أول يوم، ولو سُمي إيجارا لما ترتب عليه أن يضمن المشتري السلعة، ولا أن يسدد أكثر من قيمة إيجار المثل؛ فعليه لا يخفى وجود الحيلة في هذا العقد، وهي ليست حيلة على الربا ولكنها حيلة على أحكام شرعية تمنع مثل هذا العقد، ويبقى ذكر حكم هذه الحيلة. وسبب المنع عندهم كونها حيلة محرمة، تتم بالتلفيق بين عقدي الإيجار والبيع للتوصل إلى عقد مركب يؤول إلى محرم شرعي. وعلة المنع لديهم أن هذه الصيغة مشتملة على عدة محظورات شرعية كالغبن والغرر والمجازفة، وتخالف المقاصد الشرعية التي لأجلها شرعت أحكام المعاملات، وإن ما تسمى به هذه الصيغة يخالف حقيقتها، حتى لو ترتب عليها حفظ مال البنك فإنها مصلحة يمكن الحفاظ عليها بوسائل أخرى كالتثبت من الزبون وملاءته المالية، وأي مصلحة فيها لا ترقى للمصالح المفوتة ولا للمفاسد الحاصلة، فحقيقة منع هذه الحيلة عندهم أنها تخالف المقاصد الشرعية[2].

ثالثًا: التورق:

١. **التورق المنظم**: وهو أن يشتري الزبون السلعة من البنك الإسلامي ويوكل البنك في نفس الوقت ببيعها، أي لا يقوم الزبون ببيعها بنفسه وإنما يبيعها البنك نيابة عنه. وليس للزبون إلا خيار واحد، هو توكيل البنك في البيع. ولا يستطيع الزبون أن يحتفظ بالسلعة أو يستمر مالكا لها. ولا أن يبيعها بنفسه. وبيع التورق المنظم هو مرحلة وسطى بين العينة والتورق الفردي(البسيط)[3]. يتضح مما سبق وجود الصورية في المعاملة، وأن كل ما يتم هو عقود شكلية لا معنى لها ولا قيمة، وأنه يقصد بها التحايل على الربا؛ لأن العقد محسوم من بدايته بدين في ذمة الزبون؛ مما حدا ببعض الفقهاء

[1] عبد الله بن المحفوظ بن بيه، "توضيح أوجه إختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م، ص: 20

[2] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 428-429

[3] سامر مظهر قنطقجي، "صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الثانية، دم، 2010م، ص: 324.

المعاصرين للقول: إن الحريرة التي كانت تذم لتوسطها عمليات التحايل على الربا لدى القدماء تم الاستغناء عنها في عمليات البيع تطبيقات على الحيل الفقهية في صيغ التمويل لدى البنوك الإسلامية وإعادة البيع بصيغة التورق المنظم ؛ فلم تبق حتى الحرير التي كانت أداة التحايل على العينة سابقا[1]. والذي يظهر جليا أن البنك في التورق البنكي وسيط مالي، وهذا لكونه ضمن استكمال البيع ؛ لأنه وكيل بالقبض والبيع، وانتفى عنه احتمال الخسارة أيضا، لأنه كوكيل عن الزبون ضمن إعادة البيع سلفًا.

٢. **التورق العكسي بين البنك والزبون**: أن يوكل شخص شخصًا آخر بشراء سلعة نيابة عنه، ويسلمه الثمن نقدًا، فإذا اشترى الوكيل السلعة، اشتراها من الأصيل بثمن مؤجل، ثم يبيعها ويحصل على النقد[2]. وسُمّي التورق العكسي لأن البنك يكون مكان الزبون، فالزبون في التورق العكسي هو المقرض، والبنك مقترض وقد تسمى المعاملة بمقلوب التورق، أو المرابحة العكسية أو الاستثمار في المرابحة، وتدور كلها على تقديم خدمة فوائد على الوديعة النقدية من البنوك الإسلامية لزبائنها[3]. لذا قد تسمى المنتج البديل عن الوديعة لأجل [4]. والهدف المحرك من التورق العكسي هو أن البنك يريد منافسة البنوك الربوية في تحديد الفائدة للمودعين، فيقدم إليهم المنتج حيث تصبح أموالهم مع زيادتها المحددة دينًا ثابتًا في ذمة البنك[5].

٣. **التورق في بطاقات الائتمانية**: وهي أن يوقع الزبون ابتداء مع البنك الذي منح له البطاقة الائتمانية عقد تورق مفتوح، وكلما تراكم عليه شيء من أقساط هذه البطاقة أو تأخر عن السداد يقوم البنك تلقائيا وبدون إذن من الزبون، وبموجب الوكالة التي لديه بالتورق بالنيابة عن الزبون بقدر مبلغ الدين الحال على البطاقة، ثم سداد هذا الدين لصالح البنك، وبهذا تزيد مديونية الزبون بعد كل عملية تورق، وقد يتكرر بعد مدة التعثر نفسه أو التأخر في السداد فيكرر البنك هذا التورق، فينتهي إلى

---

[1] علي السالوس، "العينة والتورق والتورق المصرفي"، أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي رابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ، ص: 488

[2] سالم السويلم، "منتجات التورق المصرفي"، بحوث الدورة التاسعة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، دم، دط، 1430هـ، ص: 38.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] المجمع الفقهي الإسلامي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد 23، دت، ص: 356

[5] علي محي الدين القره داغي، "التورق البنكي بين التورق المنضبط والتورق المنظم: دراسة فقهية مقارنة"، مرجع سابق، ص: 245.

تراكم فوائد وأقساط على هذا الزبون[1]. هذه الحيلة محرمة، لأنها صيغة تورق بنكي المنظم سبق بيان حرمته، بل هي أسوأ لأنها تجمع إلى التورق البنكي معاملة قلب الدين، فإن الزبون كلما تعثر رتب له البنك دينًا جديداً ليسد به دينه، فتتراكم فوائد الديون على الزبون في نهاية المطاف[2].

رابعًا: المضاربة المشتركة: لفهم عقد المضاربة الذي يتم بين الزبون والبنك، نوضح طبيعة المضاربة التي تقوم بها البنوك، أو ما يسمى بالمضاربة المشتركة، إذ يقوم البنك بعمل محفظة مالية يجمع فيها أموال الزبائن، ثم يستثمرها بصيغة شركة المضاربة، ويكون البنك هنا هو المضارب، وقد يعطيها لطرف ثالث ليضارب بها، وتسمى: المضاربة المشتركة، لأن المال يأتي من عدة أطراف[3]، وقد تسمى بالمضاربة الجماعية كذلك[4]. ولخشية الزبائن وعدم رغبتهم في المخاطرة، يشترط البنك لهم أن يضمن رأس المال فيتحمل هو الخسارة وحده، وإن ربحت المضاربة فلهم الربح[5]. والرأسمال لا يضمن لأن يد المضارب يد أمانة فلا يضمن إلا بالتعدي وهو رأي جل الفقهاء.

خامسًا: غرامات المدين المماطل: والمراد بها ما تفرضه البنوك الإسلامية على المدين المماطل من غرامات مالية بسبب تأخره في السداد، وتسمى غرامات تأخير. فأخذ البنك للعقوبة المالية حيلة محرمة لأنها ربا، مهما سوّغ له. أما أخذ العقوبة ودفعها للجهات الخيرية فإنه يبرئ ذمة البنوك من شبهة الربا[6]. ولضبط هذه المعاملة والخروج بها من دائرة الشبهة: يرى فريق من القائلين بجواز هذه العقوبة أنه لا يصح اشتراطها في العقد، لأنه باشتراطها يكون العقد ربويًا، بل هي حق للبنك في حال ماطل المدين[7]. لقول أبي عبد الله بن نافع ومحمد بن إبراهيم بن دينار من الفقهاء المالكية[8]

---

[1] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 442.

[2] نفس المرجع، ص: 443.

[3] علي السالوس، "موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الاسلامي "، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشر، 2008م، ص: 163

[4] محسن الخضيري، "البنوك الاسلامية"، دار الحرية، مصر، الطبعة الأولى، 1990م، ص: 136

[5] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 446.

[6] نفسس المرجع، ص: 437.

[7] عبد الله منيع، "بحوث في الاقتصاد الاسلامي"، المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م، ص: 422.

[8] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، " المعايير الشرعية 1-48"، المعيار الشرعي رقم (3): المدين المماطل، المنامة، البحرين، ص 37.

سادسًا : تمويل البنك للمدين بقرض جديد ليسد الدين القديم : إنه متى تعثر الزبون في السداد، فتأخر في سداد بعض الأقساط، وتراكمت عليه مبالغ مالية للبنك، يقوم البنك بعرض تمويل جديد، بالمرابحة أو التورق، بحيث يسدد بهذه المعاملة الجديدة الدين القديم الذي للبنك عليه خروجا من المشكلة، حتى لا يرفع البنك شكوى على الزبون[1] . ما الفرق في المآل بين هذه الصورة وصورة ربا الجاهلية القديمة؛ تُربي أو تقضي؟! فهذه الصيغة تحيل على الربا، لأن مآلها أن يزيد الدين بزيادة الأجل. أما لو قام بالتورق خارج هذا البنك الذي يستحق الدين، فإن الأمر يخرج من شبهة التحيل على الربا.

لذلك يجب على البنوك الإسلامية السعي إلى ابتكار منتجات مالية تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة والابتعاد نوعًا ما عن المحاكاة والتحوير، إلا ما صلح منها لأنه تبقى الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. وجوب عرض أي منتج مالي إسلامي يتم ابتكاره على هيئة رقابة شرعية محايدة ومستقلة عن البنك الإسلامي قبل الشروع في الإعلان عنه والتسويق له. عدم اقتصار ابتكار المنتجات الإسلامية وتطويرها على الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية بل يجب إدراج كل من له اهتمام بالاقتصاد الإسلامي والصناعة المالية كالجامعات والمعاهد والمخابر وغيرها. على البنوك الإسلامية تجنب الحيل الفقهية المحرمة والبيع الصوري في منتجاتها المالية والتي غرضها الربح فقط لإرضاء مجلس الإدارة والمساهمين.

[1] عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، " الحيل الفقهية وعلاقتها باعمال المصرفية الاسلامية: دراسه فقهية تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية"، مرجع سابق، ص: 438

هدية العدد: كتاب – قصص سورة الكهف

لمؤلفه: مغرم محمد الهبيان

رابط التحميل

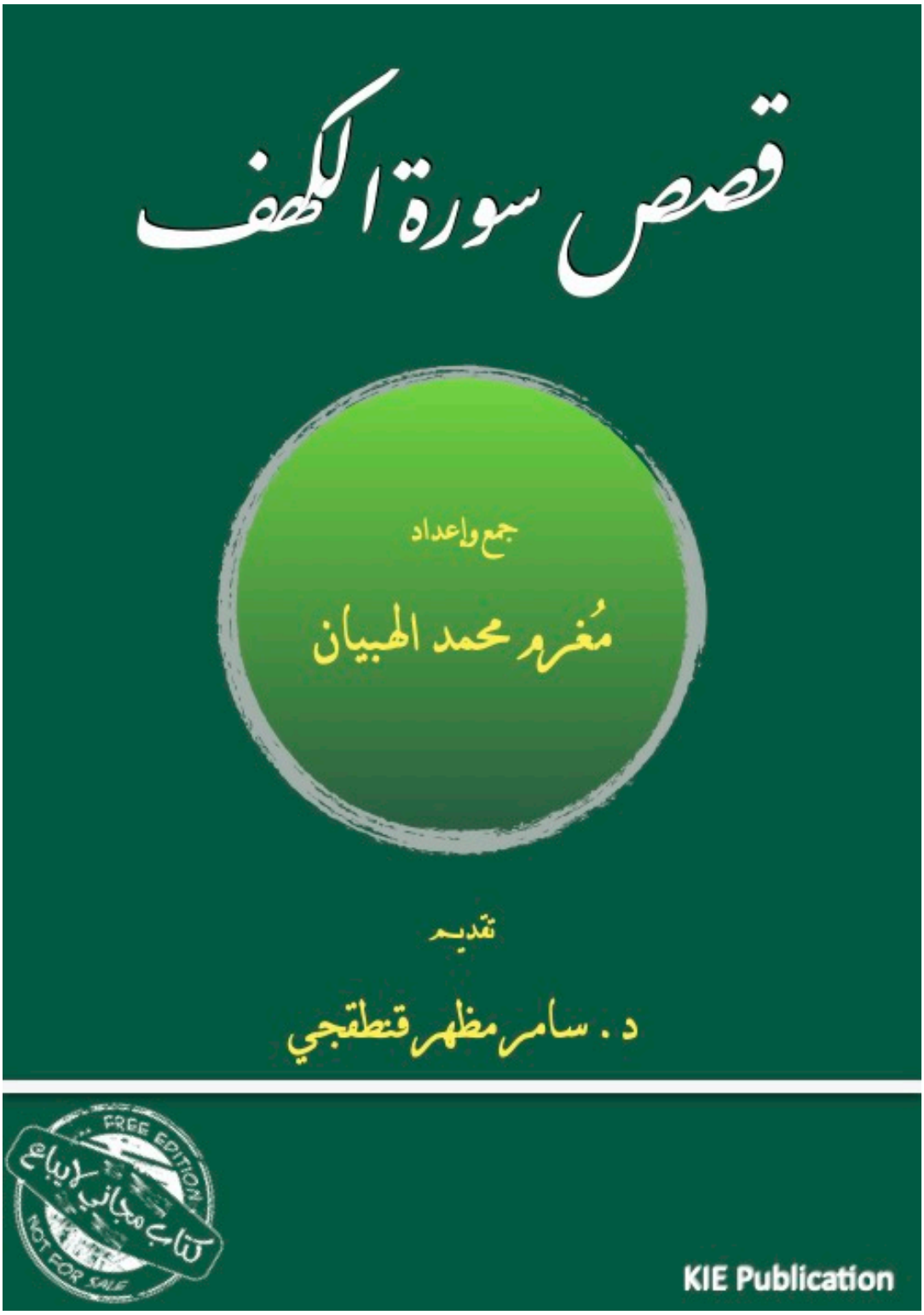

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

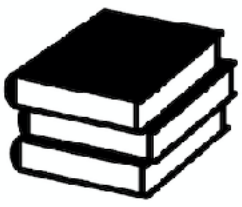

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

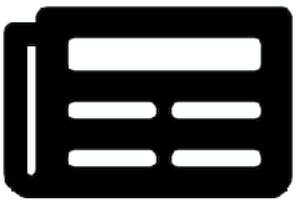

الأخبار الزكوية

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

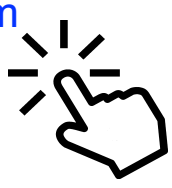

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com